



المرأة الريفية والتنمية المحلية تقرير تأليفي



The Regional Economic Empowerment of Women Project (REEWP)
Project produced with the financial support of the Government of Canada provided through the Canadian International Development Agency (CIDA)

Le projet régional d'habilitation économique des femmes (PRHEF)
Projet a été réalisé grâce au soutien financier du gouvernement du Canada agissant par l'entremise de l'Agence canadienne de développement international (ACDI)

المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً
ينفذ المشروع بدعم من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدنا)



الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية



المرأة الريفية والتنمية المحلية

دراسة إقليمية تحليلية وتقييمية :
تونس، فلسطين، الأردن

**المرأة الريفية
والتنمية المحلية**
دراسة إقليمية تحليلية وتقييمية :
تونس، فلسطين، الأردن

صادر عن

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا
"كوثر" و "أوكسفام"

الإشراف الفني

الدكتورة سكينه بوراوي

الدكتورة فائزة بن حديد

التقارير الوطنية

الأردن : أمال عواودة

تونس : ريم حلواس - سهام نجار - عفاف شكوي

فلسطين : إيلين كتاب - إياه عمرة

التقرير التأليفي الإقليمي

ريم الجابي

صدر هذا التقرير في إطار المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا (REEWP)، بدعم من حكومة كندا من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA). المحتوى والتفسيرات الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلفين والمؤلفات ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر حكومة كندا أو أوكسفام كيبك وكوثر.

جدول المحتويات

5	مقدمة: أهداف الدراسة ومنهجية البحث
10	الإطار المعرفي والسياق العام
10	البيئة العامة للمرأة العربية
14	المرأة الريفية والبيئة الاجتماعية
16	استهداف المرأة الريفية في التنمية
19	تحليل البحث باستخدام أدوات النوع الاجتماعي
19	النوع الاجتماعي وتحقيق الاحتياجات العملية والاحتياجات الاستراتيجية
20	مداخل النوع الاجتماعي
22	التشخيص والتحليل على أساس النوع الاجتماعي
23	مؤثرات النوع الاجتماعي والتنمية المعتمدة في البحث
25	فجوات النوع الاجتماعي
27	النوع الاجتماعي والاقتصاد
27	خصائص التنمية الناجحة
28	التغيير المنشود من المشاريع التنموية
30	التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
31	النوع الاجتماعي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
33	النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية في مجالات الاقتصاد
34	تقسيم المهام وتوزيع الأدوار في الريف
36	المراقبة والتقييم
38	الخصائص الدالة على واقع المرأة الريفية
38	البيئة المحافظة
38	الفقر وتدني مستوى الحياة
39	تهميش الدور الاقتصادي للمرأة الريفية
40	حصول المرأة الريفية على الموارد الاقتصادية والتحكم بها
43	ملكية وسائل الإنتاج
44	علاقة النساء الريفيات بالمؤسسات المحلية
44	المرأة الريفية واتخاذ القرار

47.....	الأثار الإيجابية لمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية
47.....	تحسين في المستوى المعيشي
48.....	تحسين في العلاقات الاجتماعية
49.....	«خطوة» نحو التغيير في بعض العادات والتقاليد
49.....	تحسين على المستوى الشخصي
50.....	العوائق والتحديات
50.....	غياب آليات ومؤسسات ناجعة تنظم عملية الاستفادة من المشاريع التنموية
51.....	صعوبة التعامل مع الإجراءات الإدارية
52.....	ضعف البنية التحتية والخدمات :
53.....	عوائق اجتماعية نتيجة العادات والتقاليد
54.....	صعوبة التنقل والوصول إلى السوق
54.....	زيادة الأعباء المترتبة على المرأة
55.....	تدني المهارات التي تمتلكها المرأة الريفية
56.....	تدني مستوى التعليم
56.....	العلاقة بالأسرة وحجم الأسرة
57.....	العيش ضمن بيئة طبيعية قاسية
58.....	تدني مستوى الوعي العام بحقوق المرأة الريفية واستمرار الصورة النمطية
58.....	مشاكل في التمويل
59.....	نقص في عملية المتابعة والتقييم
59.....	التحليل والتشخيص
61.....	استنتاجات
62.....	أولويات لتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف
63.....	منح المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص حقوقهن
63.....	السياسات والبرامج
64.....	القوانين والإجراءات الإدارية
64.....	رفع مستوى الوعي
64.....	متابعة وتقييم المشاريع
65.....	التأهيل وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني
65.....	التركيز على البنية التحتية
65.....	تطوير وسائل القرض
65.....	التشبيك والتسويق
66.....	الإستدامة
67.....	التوصيات
67.....	العمل على المستوى الكلي، الماكرو
68.....	العمل على المستوى الوسيط، ميسو
69.....	العمل على المستوى الجزئي، مايكرو
70.....	الخاتمة
72.....	المصادر

مقدمة: أهداف الدراسة ومنهجية البحث

1- الأهداف

تأتي دراسة «المرأة الريفية والتنمية المحلية» في إطار المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً⁽¹⁾، الذي يهدف إلى المساهمة في توفير بيئة ملائمة للمرأة الريفية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة⁽²⁾ وبالتالي تقديم الدعم من خلال توفير فرص التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة بشكل عام وانطلاقاً من دراسات في تونس وفلسطين والأردن بشكل خاص. وأعدت كل دولة من هذه الدول الثلاث بحثاً تفصيلياً ونوعياً حول : «المرأة الريفية والتنمية المحلية» في ثلاث مناطق ريفية هما : منطقة وادي الصبايحية بتونس؛ ومنطقة الخالدية في الأردن؛ وقرية عصيرة الشمالية بفلسطين. وساعد تطبيق المقارنة المقترحة إلى إرساء فهم أفضل لوضع المرأة الريفية والتداخل مع التنمية المحلية من خلال التعمق في معرفة الأسس والآليات التي تؤثر على تمكينهن، وذلك في ارتباط وثيق بالتنمية المحلية من حيث المساهمة والاستفادة.

قدمت التقارير الثلاث نظرة حول التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في كل من المناطق المذكورة أعلاه، على مستوى البعد الكلي، الخصائص الاقتصادية والسياسية المحيطة بالريف موضوع البحث، وعلى المستوى الجزئي المتمثل في فئة البحث، ألا وهي النساء الريفيات من خلال محاولة فهم العقليات واستنباط الدوافع والعوائق لمسار التمكين الاقتصادي، واستقراء التغيرات الحاصلة، بناء الهوية وصنع القرار. وبذلك تركز هذا المشروع البحثي حول قضيتين متكاملتين : الأولى اجتماعية اقتصادية سعى إلى تحليل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في تفاعلها مع التنمية المحلية وذلك وفقاً لمقارنة النوع الاجتماعي، والثانية اجتماعية انثربولوجية سعى لدراسة الجماعات ذات الصلة في كل من المناطق الثلاث المختارة.

ومن الأهداف الرئيسية للأبحاث التي أنجزت، المساهمة في تزويد القائمين على تنفيذ المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً بالقضايا والمؤشرات النوعية الخاصة بالمرأة الريفية والنوع الاجتماعي في قضاء الخالدية في الأردن، ووادي الصبايحية في تونس، وقرية عصيرة الشمالية في فلسطين المحتلة.

1 - Regional Economic Empowerment of Women Project – REEWP

2 - يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تقريره لسنة 1992 التنمية المستدامة بأنها عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية على نحو يفضي إلى تنمية لها أثر باق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- المنهجية

اعتمدت الدراسة منهج البحث الكيفي. ووقع التركيز في الجزء الأول من الاستثمارات على مؤشرات كمية محددة: التعليم، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، متوسط عدد أفراد الأسرة، الانتماء إلى جمعية أو حزب سياسي، الحصول على الخدمات العامة كالكهرباء والماء والانترنت، توفر شبكة مواصلات عامة، ووجود فعال لخدمة الاتصالات. كما تم جمع المعلومات الإحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية كدائرة الإحصاءات العامة في الأردن، وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان، والمركز الوطني للدراسات الفلاحية بتونس. وساهمت المعطيات الكمية بشكل فعال في تعزيز التحليل الكيفي للدراسة.

انطلق البحث من تونس، حيث بدأ المشروع بالتعاون بين منظمة اكسفام كيبك والوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) وتحت إشراف وبالتنسيق مع مركز المرأة العربي للتدريب والبحوث (كوثر) الذي أشرف على منهجية البحث ومختلف مراحل إنجازها.

ففي وادي الصبايحية في تونس، والتي تقع في ولاية زغوان، تم التعرف على خصوصيات هذا المجتمع المحلي بمختلف مكوناته البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في ظل المناخ والمعطيات الطبيعية الخصوصية ومدى تأثيرها على هذه الخاصيات. وتم ذلك بتفعيل مشاركة العديد من الأطراف المحلية، وتشريك المؤسسات التربوية الجامعية كالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس وكلية العلوم الإنسانية 9 أفريل، في عملية البحث، وأيضاً من خلال تحفيز طلبة علم الاجتماع والتنمية للخوض في هذا العمل في إطار نيلهم لشهادات الماجستير والدكتوراه.

كما تم تشريك معهد البحوث المغاربية المعاصرة IRMC لتوجيه البحث علمياً وأكاديمياً. ونتيجة التشاور بين الأطراف المنفذة للمشروع مع مركز كوثر، تم اعتماد المنهج الكيفي كمنهج رئيسي، إضافة إلى بعض المعطيات الكمية التي سمحت بقياس بعض الجوانب المادية الخاصة بالمرأة الريفية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلاقتها بالتمكين، مثلاً نسبة الانتفاع بالماء الصالح للشرب ونسبة الانتفاع بالكهرباء ونسبة توفر مواطن الشغل ونسبة الانتفاع بالقروض وإلى غير ذلك من مستويات المعيشة الخاصة بالمرأة الريفية في منطقة «وادي الصبايحية». وتركز البحث على معرفة مدى أهمية الدور الذي يلعبه المجمع النسائي للتنمية الفلاحية في تمكين المرأة الريفية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

قدم مركز كوثر الدعم اللوجستيكي من خلال التنسيق للزيارات الميدانية. وبعد المرحلة الاستكشافية، تم تنظيم ورشة «تحديد المنهجية» حيث تم بناء دليل المقابلة وتحديد الإشكاليات الخصوصية، اتبعها مرحلة «اختبار دليل المقابلة»، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة على دليل المقابلة الأساسي وهو دليل يخص النساء المنتفعات وغير المنتفعات، وتطبيق الدليل الأساسي من خلال إجراء مقابلات مع عينة البحث من النساء، وإعداد دليل مقابلات خاص بالرجال و تطبيقه، وتنظيم يوم عمل يجمع المؤثرين والباحثين الشبان لضبط شبكة تحليل العناصر ودعوة الباحثين لتحضير تقاريرهم، كل حسب الاشكالية الخاصة به.

وفي قضاء الخالدية في الأردن، التي تتبع قضائياً لمحافظة المفرق التابعة إدارياً للواء البادية الشمالية الغربية، ويبعد 15 كم عن لواء البادية الشمالية الشرقية وقد سميت بالخالدية نسبة لعشيرة بني خالد التي تسكن القضاء منذ سنوات طويلة، كان الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهاد) الشريك الأساسي في تطبيق البحث. وهو منظمة غير ربحية تأسست عام 1977 من أجل الترويج لتنمية بشرية مستدامة وذلك بتنفيذ كافة أنشطته وبرامجه التنموية عبر شبكة تتألف من خمسين مركز تنموي موزعة في كافة أنحاء المملكة.

استندت الدراسة على مقارنة نظرية مفادها أن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الخالدية، وكافة أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، تتطلب العودة إلى المعطيات القائمة والراسخة في ثقافة وأسلوب حياة المجتمع الأردني بكافة فئاته وأفراده من الجنسين، وأن هذه العملية لن تترك أية آثار حقيقية وملموسة، ما لم تأخذ المرأة كشريك رئيس وفاعل في عملية التنمية الموجهة لها، بحيث يتم اقتراح وإنشاء أية مبادرة تنموية من خلال التوأمة بين حاجات المجتمع المحلي وطبيعة واقعه الاجتماعي والثقافي والجغرافي والاقتصادي والديموغرافي من جهة، وبين حاجات المرأة من جهة ثانية.

أما في قرية عصيرة الشمالية في فلسطين المحتلة والتي تقع على بعد 6 كم من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، تم البحث بالاشتراك مع الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، أصالة. وتأسست هذه المنظمة غير الحكومية عام 1997 في الضفة الغربية وقطاع غزة لتقديم الدعم الشامل، بما في ذلك التوجيهات والاستشارات والتدريب والتمويل الصغير، لصاحبات الأعمال الصغيرة للفلسطينيات. كما تم أيضاً استخدام أسلوب البحث الكيفي كأساس لجمع المعلومات النوعية من خلال استخدام المقابلات المعمقة مع النساء المستفيدات.

واستخدمت مجموعات بؤرية مكنت الباحثين من نقاش وفهم بشكل أكثر تعمق الآثار الإيجابية للتدخلات التنموية والمعوقات التي واجهت النساء وكيفية حلها. وشملت الاستمارة التي وجهت إلى المؤسسات العاملة بشكل مباشر في حقل التنمية الريفية معلومات حول الصعوبات التي تواجه التنمية الريفية ونوعية التدخلات المناسبة التي من الممكن العمل من خلالها. والأثر الذي تركته تلك التدخلات على وضع ومكانة النساء الريفيات، وتحديدًا على مكانة المرأة ومشاركتها في الأسرة والحياة العامة. كما ركز التقرير على تحليل بعض المشروعات التنموية التي تنفذها العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية للنساء بشكل خاص، وانعكاسات التمكين الاقتصادي على التحولات في الأدوار الاجتماعية، وبناء الهوية على أساس النوع الاجتماعي، والمشاركة في الحياة العامة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، تم اعتماد مقارنة «النوع الاجتماعي» كإطار لتحليل وفهم واقع المرأة الريفية وأثر ذلك على انتفاعها بالخدمات التنموية المقدمة. ويعرف النوع الاجتماعي (الجندر) حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: «دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، تحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية... وتأثير هذه العلاقة على مكانة المرأة والرجل في المجتمع».

العينة

في قضاء الخالدية، بالأردن، تم مقابلة 40 سيدة وأزواجهن، وتم حصر خصائص العينة من السيدات المستفيدات من أي مكون من مكونات مشروع الأوكسفام أو أية برامج أو مشاريع منفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وأزواجهن؛ وأيضاً من السيدات غير المستفيدات، وهم في الفئة العمرية 18 سنة فما فوق المقيمت في قضاء الخالدية، وأزواجهن. وفي وادي الصبايحية، تونس، شملت عينة البحث 52 سيدة وأزواجهن توزعوا عمرياً من 23 - 65 سنة، وشملت العينة كل الدواوير⁽³⁾ بدون استثناء.

كما شملت عينة البحث 31 سيدة من قرية عصيرة الشمالية، و4 مقابلات مع مؤسسات تعمل في حقل التنمية الريفية وهي الإغاثة الزراعية 1، مركز صبايا 1، جمعية المرأة للتنمية الريفية 2، إضافة إلى مقابلة رئيس المجلس المحلي في قرية عصيره 1. و 5 مقابلات فردية مع الرجال الذين تعمل زوجاتهم في مشروع تنموي.

3 - الدوار هو تجمع سكني يضم 5 - 20 عائلة، وفي وادي الصبايحية يوجد 9 دواوير.

كما اتفقت مجموعة الخبراء المجتمعين بمركز المرأة للتدريب والبحوث (كوثر) في نوفمبر 1995 على تعريف «النوع الاجتماعي» على النحو التالي : « اختلاف الأدوار (الحقوق، والواجبات والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانة المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغيير⁽⁴⁾ » وبذلك يختلف مفهوم النوع الاجتماعي عن مفهوم الجنس الذي يحدد الصفات البيولوجية الثابتة التي لا تقبل التغيير. فالرسالة الجوهرية التي يريد أن يؤديها مفهوم «النوع الاجتماعي» هو ضرورة تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وتحسين وضع المرأة عن طريق مساهمتها في التنمية واستفادتها منها، كما تتضمن أن هذا المصطلح يشمل المرأة والرجل في آن واحد، والمرأة والرجل المتواجدين في مجتمع واحد، ووجهة نظر المرأة والرجل في ذات الحين بالنسبة لكل القضايا التنموية التي تهتم ذلك المجتمع. أي أن المساواة على أساس النوع الاجتماعي يعني ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، وذلك حسب مؤشرات خاصة، كما يعني أيضاً المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع.

4 - مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، ص 5 - 6، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط4، 2001م.

الإطار المعرفي والسياق العام

المرأة والبيئة العربية العامة

بشكل عام تتصف العائلة العربية التقليدية بأنها عائلة أبوية تستمد ممارساتها من العادات والتقاليد التي تحدد المكانة الاجتماعية الرفيعة للرجل، والمكانة الاجتماعية المتدنية للمرأة وذلك نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسوء تفسير الدين لمكانة المرأة⁽⁵⁾. وإن كان الوضع قد تغير بعض الشيء نتيجة التطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي حدثت في المجتمع العربي، إلا أنه لم تكن هناك أي مساواة حقيقية وفعالية بين مكانة المرأة ومكانة الرجل بسبب الأوضاع الموضوعية التي تعيشها العائلة العربية التقليدية، وبسبب أنه في معظم العائلات العربية يحتل الأب قمة هرم السلطة، حيث يمارس هذه السلطة عادة تجاه جميع أفراد العائلة، بمن في ذلك الزوجة فيتوقع منهم الطاعة والاحترام والامتثال وعدم مناقشة ما يراه مناسباً. وهو يتوجه لأفراد الأسرة بالأوامر والنصائح والإرشادات، بينما يتوجهون إليه هم بالاستجابة والتأكيد والطاعة والاحترام (بركات 2008)...

وحقق إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، خلال العقد الماضي، إنجازات هامة جدا في الحد من اللامساواة بين الجنسين في توزيع الأصول. ويعود ذلك إلى المبادرات الحكومية وإلى الاستجابة من قبل المجتمع المدني والهيئات المعنية بتنمية النساء. واستثمرت بعض الدول، على وجه التحديد، في تعليم الإناث، وأخرى استثمرت في تطبيق إصلاحات هامة في الأوضاع المدنية وقوانين الأحوال الشخصية في بلدانها، وبعض الدول استثمرت في المجالين بصفة متوازنة.

وتحسنت مشاركة المرأة في الاقتصاد بشكل عام، رغم وجود بعض الفروقات الرئيسية في بعض الأقاليم وضمن المجموعات الاجتماعية المختلفة. إلا أنه ورغم هذا التطور، فإن عدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى الأصول الرئيسية ما زالت تشكل عائقا أمام المرأة والرجل في المنطقة ككل، أمام المرأة بشكل أكبر، والمرأة في الريف بشكل خاص، حيث لا زالت المرأة تعاني من قلة الامتيازات مقارنة بالرجل وخصوصا في مجالات الوصول إلى الأصول الرئيسية مثل الأرض، والتمويل، والسلطة السياسية والتعليم. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها: الفقر الريفي، والتأثيرات الناجمة عن التحرر الاقتصادي، والممارسات والقوانين الاجتماعية المبنية على افتراض أن الرجال هم المسؤولون بشكل حصري ورئيسي عن تأمين الرعاية لعائلاتهم.

5 - هناك تيارات محافظة تقول بأن الإسلام قد ساوى بين المرأة والرجل، إلا أنه فضل الرجل على المرأة بمجالات الرئاسة والقيادة ومجالات أخرى تتعلق بالحياة الاجتماعية، وتيارات إصلاحية تحررية تعتقد بضرورة تحرير المرأة من الظلم والاعتراف بمختلف أدوارها الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية.

ولازالت المرأة في الدول العربية تواجه التمييز وعدم المساواة بين الجنسين والذي يمثل أحد أبرز المعوقات أمام التنمية البشرية في العالم العربي. فرغم الضمانات القانونية المتوفرة لتكريس حقّ المرأة في المشاركة السياسيّة والاقتصاديّة، تبقى أدوار النوع الاجتماعي النمطيّة المترسخة بشكل عميق تحدّ من فرص التحاق المرأة بالعمل وفرص مشاركتها في اتخاذ القرارات والتي تمثل المعدلات الأدنى في العالم. كما أنه ورغم الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الدعوة من أجل حصول المرأة على حقوقها السياسيّة، لازالت المرأة متأخرة عن الرجل في مجال التمثيل السياسي. كما تواجه المرأة في حال الأزمات تعقيدات مزدوجة كونها تقع ضحيّة ليس فحسب للحرمان من الحقوق، ولكن لأعمال العنف كذلك (تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة الصادر عام 2005 تحت عنوان «نحو نهوض المرأة في العالم العربي»).

وتأتي أهمية هذه الدراسة بأنها قد تم إعدادها في مرحلة تاريخية مفصلية تمر بها المنطقة العربية، والتي أصبحت تعرف بمرحلة ما يسمّى بالربيع العربي أو «النهضة العربية» أو «الصحوة العربية» أو «الثورات العربية». وكان الهدف من اندلاع الثورات العربية هو المطالبة والوصول إلى تحسين الظروف الاقتصاديّة، وتوفير فرص العمل اللائق والعيش الكريم، وتحقيق تنمية عادلة لكافة شرائح المجتمع. ووقفت النساء، في جميع تلك الدول التي طالبت بالعدالة الاجتماعيّة والتنمية الاقتصاديّة، في الصفوف الأمامية.

إلا أن ما تخشاه اليوم النساء هو أن يكون التخلص من الأنظمة الديكتاتورية أسهل من التخلص من الهيمنة السائدة للرجل، كما تخشى أن تخسر الحقوق التي ناضلت من أجلها عقود طويلة، وذلك بعد أن برز عدد من المظاهر التي تحاول إعادة المرأة إلى البيت والتخلي عن الحقوق المكتسبة، والحد من مشاركتها في الحياة العامة عبر اتخاذ إجراءات من ضمنها مراجعة نظام الكوتا أو إبطال العمل به وحتى ممارسة العنف الجسدي واللفظي والنفسي ضد الناشطات اللواتي يحاولن دفع حقوق المرأة إلى الأمام.

ويمكن ما تعانیه المرأة العربية اليوم من اضطهاد في جميع النواحي إرجاعه إلى مكانة المرأة في المجتمع العربي والذي يفسر من خلال موقعها في البنى الاجتماعيّة، وتقسيم العمل المعتمد في المجتمع، ودورها في عمليات الإنتاج وهامشيتها في النظام العام السائد. فوضع المرأة هو جزء من الوضع العام الذي يقوم على سيطرة القوي على الضعيف، والمرأة العربية كائن بغيره لا بذاته، فتحدد هويتها بالنسبة إلى كونها زوجة فلان أو بنت فلان أو أم فلان أو أخته، كما يرتبط وضعها بالنظام الطبقي... وعندما تكون العلاقات قائمة على أساس سيد ومسود، يصعب أن تجد فيه المرأة الحرية الحقيقيّة وأن تستعيد فيه إنسانيتها، فتعاني بذلك اغترابين : اغترابا طبقيًا واغترابا على صعيد البنية التحتية في نطاق الأسرة (بركات 2008).

ومن خلال الأبحاث الثلاثة، تجلت في المقابلات التي أجريت، النظرة الدونية للمكانة الاجتماعية للمرأة. وتؤكد إحدى المستجوبات من قرية الخالدية في هذا الصدد، «في مجتمعنا السيدة تشتغل أو أنها عالة على المجتمع وهناك رجال يؤكدون على أنه لا يمكن أن أتزوج إلا إنسانة عاملة...» (العوادة 2012 : 32).

والخطورة الأكبر من هذه النظرة الدونية للمرأة هي أن تصل إلى مرحلة عدم تقدير المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بشكل عام، والمرأة الريفية بشكل خاص، كما انعكس ذلك في أجوبة المستجوبات في وادي الصبايحية. فالنساء هناك يعشن عزلة مجالية هي رمزا لعزلة المرأة والتي تتسم بانعدام التمثيل القانوني والمشاركة في المواطنة، لتستبطن العديد منهن «نكرانهن لذواتهن» معتبرات أن هذا هو الترتيب الطبيعي للأمور وهو مصير جميع النساء اللاتي يعشن في الريف (حلواس غربال وشكري 2012 : 46).

وفي قرية عصيرة الشمالية، ورغم الاعتراف بدور المرأة ومساهمتها في تأمين مصدر للدخل للأسرة، مازال هناك الكثير من التحفظات والتركيز على مكانة المرأة والدور المركزي للرجل في الأسرة ومكانته العليا: «لا يعني أن امتلاك النساء لمصدر دخل أنهن يمتلكن زمام الأمور وسيطرن على المنزل بمعزل عن الرجل، وضعف شخصية الرجل يتيح لبعض النساء في السيطرة المطلقة على كل الأمور، لأن المرأة تحب في كل الظروف أن تسيطر، ونحن نرفض أن يكره الرجل على مشاركة فوقية من قبل المرأة...» (كتاب والرياحي 2012 : 65).

ويحيل ما سبق إلى أن المرأة في المجتمعات العربية بشكل عام تعاني من العزلة والتهميش، ويصبح الوضع أكثر تفاقمًا بالنسبة إلى المرأة الريفية. ففي الدول العربية، كما في معظم البلدان النامية، المرأة الريفية هي الأكثر فقراً، حيث لا تملك سوى 10% من الدخل. وكثيراً ما تتعرض النساء في المناطق الريفية للتهميش ويواجهن تحديات كبيرة تعيق ممارستهن لحقوقهن الإنسانية وتقدمهن الشخصي وسعيهن إلى تحقيق تطلعاتهن⁽⁶⁾.

وكما ذكرنا، تصارع المرأة العربية اليوم، في جميع البلدان التي حصل فيها تغيير جذري في بنية الحكم، للإبقاء على المكتسبات والحقوق التي حصلت عليها عبر السنوات، كما مازال تصارع لتعديل قوانين تحميها من العنف الأسري وأشكال العنف الأخرى في أماكن العمل والضمان الاجتماعي ومنح الجنسية للأبناء وغيرها من أشكال انتهاكات حقوقها...

6 - المديرة العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، في رسالتها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة 2012.

ففي الأردن، اتخذت الحكومة إجراءات من أجل تسارع اندماج الاقتصاد الأردني في الاقتصاد العالمي وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد الأردني وخصخصة كثير من القطاعات الاقتصادية. وأدت تلك التحولات إلى انفتاح آفاق جديدة للمرأة الأردنية، لكنها أتت كتحديات لواقعها ومشاركتها الاقتصادية خاصة في ظل تراجع الدور الاقتصادي المباشر للدولة الأردنية وانكماش القطاع العام والسياسات الليبرالية التي ساهمت في التحول إلى اقتصاد السوق. فكان من أهم الآثار السلبية لهذه العملية تراجع موقع المرأة الاقتصادي وتهميش دورها (شتيوي 2008).

وفي تونس، وفي ظل التحولات السياسية الكبرى التي أدت إلى تغيير حكومي شامل، يحاول الناشطون في مجال حقوق الإنسان حماية قوانين الأحوال الشخصية بالبلاد والتي تمتعت بها النساء منذ الخمسينات، بما في ذلك قوانين الزواج والطلاق، التي تتسم بالتقدمية، مقارنة مع الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى القدرة على تنظيم النسل. كما تحاول الحكومة الجديدة التركيز على مساعي النهوض بالاقتصاد وتوفير فرص عمل.

وفي فلسطين المحتلة، تعاني الحكومة من أزمة اقتصادية نتيجة استمرار الأزمات المتكررة للموازنة العامة. فرغم أن السلطة الفلسطينية تلقت عبر السنوات الماضية 20 مليار دولار من الدول المانحة⁽⁷⁾ إلا أن هذه الأموال لم تساهم في تحقيق أي تقدم في مجال التمكين الاقتصادي للمواطنين. كما يعمل الاحتلال الصهيوني على حرمان المجتمع من تحقيق تنمية مستدامة عبر السيطرة على الموارد الأساسية من ماء وأرض وإهمال البنى التحتية. وغالباً ما تتحمل النساء العبء الأكبر من هذا الواقع السياسي والاجتماعي المعقد، مما يجعل فرض التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء أكثر تعقيداً.

وبالإضافة إلى الاضطهاد القومي التي تواجه النساء بسبب وجودها تحت الاحتلال، مثلها مثل الرجال، تواجه النساء الاضطهاد الاجتماعي من قبل النظام الأبوي الذي يهيمن على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأهمها العائلة التي تتميز ببنية أبوية وهرمية، تقع النساء ضمنها في أسفل الهرم الاجتماعي. كما تعاني النساء من الاضطهاد في سوق العمل على أساس الجنس، مما يحد من تشغيل المرأة، أو يتم ممارسة الاستغلال الاقتصادي ضدها، وعدم الالتزام بتطبيق حقوقها.

7 - أين صرفت أموال الشعب الفلسطيني؟ <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=59056>

ورغم أن الريف هو تعريف نسبي وواقع متغير من بلد إلى آخر، إلا أن المفهوم المشترك هو أنه المنطقة القائمة على الفلاحة كنشاط أساسي، أي بشكل عام يتميز بهيمنة النشاط الزراعي وغياب أوقلة التجهيزات الأساسية. والمرأة الريفية هي المرأة التي تعيش في وسط ريفي، حيث أن الزراعة هي النشاط الأساسي، كما تقوم بالأعمال الفلاحية الشاقة والأعمال المنزلية المتواصلة في الداخل والخارج. وعموماً، فتتوّع الأنشطة يعتبر الخاصية الأساسية والقارة في حياة المرأة في مختلف المناطق الريفية. وتكون المرافق المؤسساتية مغيبة ويكون الوسط ذي طابع ذكوري حاد، تكون فيه المرأة في حالة تبعية اقتصادية عامة تعكس تغييب للمساهمة في صنع القرار. والمرأة الريفية حقيقة مميزة في أنماط معيشتها وأعمالها ومشكلاتها وهمومها واحتياجاتها.

المرأة الريفية والبيئة الاجتماعية

يقارب متوسط سكان الريف النصف من العدد الكلي للسكان في البلدان العربية، ويزيد إلى 70 في المائة في بعض الدول. ورغم عدم وجود معطيات دقيقة عن تطورات دور المرأة في الزراعة والريف العربي، إلا أن التقارير المتوفرة توضح أن للمرأة دوراً هاماً ومشاركة فعالة في الزراعة العربية تعكسها نسبة النساء في القوى العاملة الزراعية التي قدرت بحوالي 50% في المتوسط، وتزيد عن ذلك كثيراً في الدول منخفضة الدخل والمعتمدة على الزراعة. (مصدر الإحصاءات رجاء)

ورغم أهمية عمل النساء الريفيات في تحقيق الإنتاج الزراعي، إلا أنهن يعانين من عدم المساواة مع الرجل. ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل، في مقدمتها ضعف حقوق المرأة تجاه تملك الأرض، وصعوبة حصولها على الموارد ذات الملكية العامة، والقصور في توفير التجهيزات والتقنيات المناسبة للمرأة الريفية، ومحدودية النفاذ إلى خدمات الإرشاد الزراعي، والقصور في التمويل الزراعي، إضافة إلى مستويات التعليم المنخفضة بين أوساط النساء الريفيات. وبينت الدراسات أنه في حال توفير المتطلبات والإمكانات المناسبة لهن، فإن إنجازاتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال، حتى أنها تكون أفضل في حال حصولهن على التعليم الابتدائي.

وشهدت أوضاع المرأة الريفية في الدول العربية، خلال السنوات الماضية، تحسناً ملموساً في النواحي التعليمية والصحية وحدوث تطورات إيجابية ملحوظة في النواحي الصحية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية ورعاية الحوامل والولادات تحت إشراف صحي. وهذا نتاج للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهم في تغيير وتحسين أوضاع المرأة وزيادة الوعي والتعليم لديها، وأيضاً بسبب انتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والانفتاح وزيادة وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما رصدت التقارير تطورات إيجابية في زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومؤسسات المجتمع المدني وإدماجها في التنمية. كما زادت حصة النساء من القوى العاملة البالغة 15 سنة فأكثر من مجموع القوى العاملة، وانكمش الفارق في التعليم بين الإناث والذكور في معظم الدول العربية. إلا أنه من ناحية أخرى، ارتفعت نسبة النساء اللاتي يرأسن أسرهن، وبالتالي زيادة في نسبة النساء اللاتي يعملن على حسابهن الخاص. ومع ذلك نسجل قصورا في المساعدات المقدمة لهن، والتي في غالب الأحيان تقتصر على النشاطات النسوية المتعلقة بالتطريز والتصنيع البسيط للمنتجات النباتية والحيوانية والنواحي الصحية الأولية. ومع أهمية هذه الأنشطة، إلا أن دورها سيكون ذا أهمية أكبر عند إدماج المرأة الريفية في عملية التنمية الزراعية والريفية وجعلها شريكاً فاعلاً فيها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2009).

من جهة ثانية، توضح التقارير والبيانات على قلتها انتشار الفقر⁽⁸⁾ في كثير من الدول العربية، وإن كان بنسب متفاوتة. ففي عام 2003، بلغ عدد الفقراء في 12 دولة عربية، 35% من إجمالي سكان هذه الدول، وعدد فقراء الريف حوالي 66% من إجمالي الفقراء (ريف وحضر)، أي ما يعادل 44.6% من إجمالي سكان الريف.

واجتمعت عوامل متعددة ومتشابكة في توطين الفقر الريفي في بعض الدول العربية. وأوضحت الكثير من التقارير أن السياسات والبرامج والمشاريع في كثير من الدول العربية لم تعط التنمية الريفية المستدامة ما تستحقه من اهتمام، حيث درجت الكثير من الدول العربية على التحيز للحضر لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة، مما أدى إلى تدني الأحوال في الريف، خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات الأساسية والمرافق الاجتماعية والصحية، وضعف المؤسسات المحلية. وهو ما ساهم في تدهور الأوضاع الإنتاجية والتسويقية ومستويات المعيشة وأدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الريفيين إلى المدينة.

كما تعاني المرأة من القوانين المحلية التمييزية. ففي تونس، تشجع العادات النساء للتفرط في قسطنهن من الإرث للرجال حتى لا يتشتت ولا يذهب إلى العائلات المصاهرة عندما تزوج المرأة وتخرج من عشيرة الأب؛ كما أنه ونتيجة عدم وجود سندات عقارية معترف بها ومحمية، يصعب الحصول على قروض بنكية؛ كما تعاني النساء من الهيمنة القبلية وهيمنة الملكية الجماعية (حلواس غربال وشكري 2012 : 18). كما تبين في الأبحاث الثلاث، أن المرأة الريفية مازالت بحاجة إلى المزيد من البرامج والتدخلات ومبادرات التدريب وبناء الكفاءات ومنح القروض، والتي من الممكن أن تساهم في تحقيق مستوى أفضل من مستويات التمكين الاقتصادي لها.

8 - لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه لمفهوم الفقر ولكن تتفق التعاريف على أن الفقر هو عدم مقدرة الفرد الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية من الغذاء والماء النظيف والمأوى والكساء والتعليم والخدمات الصحية.

استهداف المرأة الريفية في التنمية

عندما ظهرت السياسات والبرامج التنموية في الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، كان المخططون ينظرون إلى النساء كونهن مجرد أمهات وربات منزل، وتم تجاهل نشاطاتهن الاقتصادي. كما لم يتم تقييم مساهماتهن، ذلك أن المخططين كانوا يتطلعون إلى الرجال فقط كعامل وأساس التنمية، وتم وضع برامج التنمية على هذا الأساس. وخلال عقد الامم المتحدة للمرأة (1975-1985)، نظمت المؤتمرات التي ركزت على قضايا المرأة المختلفة وتم التوصل إلى اتفاق مفاده ضرورة إحداث تغيير جذري في مستوى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية، وضرورة تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، وتحسين وضع المرأة عن طريق مساهمتها في المشاريع والبرامج والخطط التنموية والاستفادة منها.

فعلى سبيل المثال، تقضي خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لإدماج المرأة في عملية التنمية (1996 - 2001)، التي أقرها مؤتمر المنظمة في دورته الثامنة والعشرين، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995، إطاراً لإدماج بُعد يتعلق بقضايا الجنسين ضمن برامج المنظمة وأنشطتها. ويركز الهدف الرئيسي للخطة على تحفيز النمو المواكب للعدالة الى جانب تقليص ظاهرة الفقر في الريف وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال توفير فرص كافية ومتساوية للحصول على الموارد الإنتاجية وخدمات الدعم الأساسية لكل من نساء ورجال الريف. وتحدد الخطة الدور الذي تلعبه المنظمة في تشجيع الجهود المبذولة وتيسيرها، سواء داخل المنظمة أو مع شركائها على المستوى القطري، للتغلب على العقبات والاستفادة من الفرص المتاحة لزيادة وتيرة مشاركة نساء ورجال الريف في التنمية الزراعية والريفية، باعتبارهما مساهمين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستفيدين منها. وتستجيب الخطة للمبادرات الدولية ذات الصلة بنساء الريف، كما وردت في كل من استراتيجيات نيروبي التطوعية وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (FAO 1999).

وتنتج عن هذه اللقاءات تطوير المناهج المختلفة في التنمية، بناء على الدروس المستفادة من النهج الذي سبقها. وبرزت ثلاث مناهج رئيسية خاصة بالمرأة في مجال التنمية. أولها منهج «المرأة في التنمية» (WID) women in development والذي ظهر في السبعينيات من القرن الماضي، وانطلق من الافتراض بأن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية فتم إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تركز على أدوارها الإنتاجية، مما نجم عن ذلك فشل المشاريع التنموية، وبالتالي سعى المنهج إلى إدماج المرأة في البرامج التنموية والمشاريع عبر استهداف النساء في النشاطات التي

تجعلهن أكثر كفاءة في أداء أدوارهن التقليدية القائمة؛ وفي بداية الثمانينات ظهر منهج «المرأة والتنمية» (WID) women in development كرد فعل على إهمال منهج (WID) لبعض الجوانب، حيث انطلق المخططون التنمويون من مبدأ أن المرأة مدججة مسبقاً في عملية التنمية، ولكن بصفة غير متساوية مع الرجل كما أن المنهج مبني أساساً على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدر جهد المرأة داخل البيت وخارجه.

ساعدت العديد من المشاريع المعتمدة على هذا المنهج في رفع مستوى الصحة وزيادة الدخل والوصول إلى بعض المصادر، إلا أنها لم تستطع الحد من العلاقات غير المتكافئة بين المرأة والرجل، ولم يشر هذا المدخل إلى القمع الاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منه النساء. كما أهمل هذا المنهج الأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة؛ لذلك ظهر منهج «النوع الاجتماعي والتنمية gender and development – GAD كرد فعل على إهمال (WID) لبعض الجوانب، فينتقل هذا المدخل من الاهتمام بالمرأة وحدها إلى الاهتمام بالعلاقات بين المرأة والرجل، وتحليل الأسباب التي تكمن وراء تحديد الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائماً للمرأة مقارنة بالرجل، ليؤكد على أن التركيز على النساء فقط يتجاهل المشكلة الأساسية وهي تلك التي تخص مكانتها المتدنية مقارنة بالرجل. وبرزت الحاجة إلى استراتيجيات بديلة تركز على عدد محدد من المشاريع الهادفة إلى تمكين المرأة والمواجهة لنظم التمييز ضدها، كما يأخذ المنهج بعين الاعتبار الأدوار الثلاثية للمرأة (الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي).

وتوصلت الباحثات في في قضاء الخالدية بأن قيام المرأة بإنشاء مشروع إنتاجي معين لا يعني بالضرورة أنها ستعفى من القيام بأدوارها الأخرى المتعلقة بالأعمال المنزلية المختلفة ورعاية الأولاد وخدمة الزوج والقيام على طلباته. شكل هذا العامل السبب الرئيسي في قيام غالبية المستفيدات بإنشاء مشاريعهن في منازلهن حتى يتمكن من القيام بأدوارهن التقليدية في الأسرة إلى جانب تشغيل المشروع. كما أكدن أنه فقط، ونتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية أصبح مقبولاً للمرأة بأن تشتغل خارج البيت ولكن بشرط أن تشتغل في المجالات التي تراعي «تركيباتها كأنتي» (العوادة 2012 : 27).

أما في وادي الصبايحية ونتيجة لغياب الرجل، تجد المرأة الريفية نفسها في وضع المسؤولية على تحسين مستوى معيشة أفراد الأسرة، وبالتالي عليها إدارة المستغلة الفلاحية العائلية واتخاذ قرارات في الغرض والقيام بنشاطات قد تكون في السابق حكراً على الرجل (حلواس غربال وشكري 2012 : 46). لكن من منظور آخر، تتوفر للمرأة فرصة لإثبات ذاتها وقدرتها على نيابة الرجل. كما ساعد المجمع الفلاحي على تحسين وضع النساء ليس فقط من الناحية الاقتصادية،

وإنما أيضا تعدى ذلك إلى تحسين أوضاعهن الاجتماعية وتنمية قدراتهن الذاتية وذلك بالاعتماد على استراتيجيات معينة هدفت إلى منحهن الثقة في أنفسهن والقدرة على التفاعل وإحداث تغير اجتماعي وثقافي في مجتمعهن المحلي. بمعنى آخر حاولت المشاريع التنموية تحقيق المناهج الثلاث معاً.

وفي قرية عصيرة الشمالية، ونتيجة الوضع الاجتماعي المعقد التي تعيش في ظلها النساء والرجال، تتحمل النساء صعوبات وعبء كبير مما يجعل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء معقداً. فمع ارتفاع حالات الفقر والبطالة نتيجة الاضطهاد المطبق من قبل الاحتلال الصهيوني، يصبح من الصعب سد حتى الاحتياجات الأساسية. فمشاريع التمكين الاقتصادي المعتمد على القروض الصغيرة في القرية أدر دخلاً محدوداً وإنتاجاً محدوداً وبسيطاً (كتاب والرياحي 2012).

كما من الممكن القول إن المشاريع التنموية استجابت أيضاً، إلى حد ما، لنهج GAD، حيث تطرق البحث في قرية عصيرة الشمالية إلى تحليل واضح حول كيفية مساعدة المشاريع التنموية في مشاركة النساء الفعالة في الحياة العامة، بحيث أصبحن معروفات بشكل كبير في القرية (كتاب والرياحي 2012).

كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج «تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في الدول العربية»، عبر تطبيق عدد من المحاور المختلفة والتي تتضمن حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وذلك بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) الذي حقق نتائج هامة ولا يزال وراكم المعارف العربية في حقل التدريب والتوثيق والبحث لدعم عملية إعداد السياسات بمشاركة منظمات المجتمع المدني، ومشاريع أخرى حول وضع الموازنات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى العمل مع المجتمع المدني والحكومات لتحديد الفرص وتخصيص الموارد المالية لتمكين المرأة.

كما أطلق برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) الذي تم دعمه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة حول النوع الاجتماعي والمواطنة لزيادة مشاركة المرأة السياسية وتوعية الرأي العام بشأن ممارسات عدم المساواة بين الجنسين الراسخة في التشريعات الحكومية، وكان كوثر أيضاً أحد الشركاء في تنفيذه.

تحليل البحث باستخدام أدوات النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي وتحقيق الاحتياجات العملية والاحتياجات الاستراتيجية

تم طرح النوع الاجتماعي كأداة للتحليل في ما يتعلق بدور الرجل والمرأة في مجال التنمية، ثم تطور استخدام هذا المصطلح فأصبح مرجعاً لاشتقاق المؤشرات والمعايير المتعلقة بالتنمية في مراحلها المختلفة : التخطيط والتنفيذ والتقييم، بعده تم عالمياً اعتبار النظرية القائمة على منظور النوع الاجتماعي Gender Perspective بأنها الوعاء الذي يضم الأسس والمعايير والمؤشرات والآليات المتعلقة بالعملية التنموية.

كما يقوم النوع الاجتماعي على أساس أن المرأة نصف المجتمع، وبدون تفعيل دورها يفقد المجتمع نصف إمكانياته وقواه، وأن تفعيل دور المرأة هو غاية ووسيلة في نفس الوقت. فهو غاية لأنها تعطي المرأة المشاركة الإحساس بتحقيق الذات، ووسيلة لأنه سيتم الاستفادة من نصف قوى المجتمع ويتم بناء القرارات والسياسات بناءً على قدرات الجميع بحيث تعكس أولويات ومصالح المجتمع ككل ولا تقتصر على مصالح نصف المجتمع فقط.

وتنطلق احتياجات النوع الاجتماعي من مبدأ أن للرجال والنساء أدوار مختلفة وبالتالي احتياجات مختلفة، وتكون اهتمامات الرجال والنساء ومصالحهم نتيجة لمكانتهم الاجتماعية. ومن خلال المشاريع التنموية، يتم الاستجابة للاحتياجات العملية على أساس النوع الاجتماعي Practical Gender Needs لتسهيل قيام الأفراد بأدوارهم التقليدية، وضمن المسؤوليات والأعمال التي يقومون بها والمعترف عليها من قبل المجتمع، كما يتم تحقيق الاحتياجات الاستراتيجية القائمة على أساس النوع الاجتماعي Strategic Gender Needs والتي تشمل التغيرات التشريعية والسياسية التي تضمن تحقيق المساواة الكاملة وتمكينها فيما يتعلق بإتاحة الفرص المتساوية لبيتم إدارة والتحكم بالموارد. بمعنى آخر، تسهم المشاريع التي تحاول الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجي إلى تحسين وضع المرأة ومكانتها في المجتمع لتكون قادرة على اتخاذ القرار وبالتالي أكثر فاعلية في المجتمع. فتم تحقيق هذه الاحتياجات ضمن مداخل للنوع الاجتماعي تطورت عبر العقود.

نلاحظ في الأبحاث الثلاث المتناولة، أن المشاريع التنموية الموجهة للنساء ساهمت في الأساس في التركيز على تلبية الاحتياجات العملية للنساء مع التطرق إلى تلبية بعض الاحتياجات الاستراتيجية. ففي قرية عصيرة الشمالية، ورغم أن المشاريع التنموية التي تملكها النساء تكاد

تكفي لسد الاحتياجات اليومية الأساسية، وأحياناً أقل من ذلك، إلا أن المستفيدات أبدين رضى كبير لامتلاكهن مشروعهن الخاص بسبب ما طرأ على حياتهن من تغيير نحو الأفضل سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع (كتاب والرياحي 2012).

كما لم يميز الفاعلون التنمويون بين التمكين الاقتصادي وضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة الذي يضع النساء في مرتبة دونية مقارنة بالرجال. ويحاول العاملون في حقل التنمية تصميم مشاريع تنموية تعمل على سد الاحتياجات العملية الرئيسية للمرأة الريفية كمرحلة أولى، وصولاً إلى الاحتياجات الاستراتيجية كمرحلة أخيرة، ليتم بذلك تشكيل الإطار الحقيقي للتمكين الاقتصادي والسياسي.

وتم النظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها مدخل مناسب وجيد في العديد من الحالات المبحوثة لإحداث تغييرات اجتماعية وحقوقية، يمكن رؤيتها وقياسها وتساهم إيجابياً في تغيير دور ومكانة النساء داخل أسرهن، أو على الأقل تساعد في ذلك إذا توفرت فيه شروطاً موضوعية للاستدامة لأن التأثير يتوقف عند توقف المشروع.

وفي وادي الصبايحية، تطرق البحث إلى تحليل دور المرأة في اتخاذ القرارات قبل وبعد تأسيس المجتمع. فالأسرة كانت لسنين طويلة، وحتى وقت قريب، تخضع إلى سلطة أفراد الأسرة من الذكور، وتفردهم في اتخاذ القرار باعتبار الأب المسؤول الأول عن العائلة والمهتم بإدارة شؤونها. واعتبرت استشارتها في المجال الخاص ليس حقاً، بل من باب «الإكرام والإحسان». وما زال هذا الموروث الاجتماعي والثقافي الذي يعتبر الأب هو أساس الأسرة قائماً، مع بعض التغيير نتيجة اقتحام النساء مجال العمل خارج المنزل، وبالتالي اندماجها أكثر في الحياة العامة. فأصبح للنساء دور أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة. وغالباً ما يزداد هذا الدور كلما ازداد دور المرأة في تأمين المورد الاقتصادي (حلواس غربال وشكري 2012 : 34).

مداخل النوع الاجتماعي

قامت المؤسسات التنموية على اختلافها بترجمة المناهج التنموية إلى مداخل ومشاريع تنموية تطبيقية تطورت عبر العقود. وأفرز ذلك بروز مدخل الرفاه الاجتماعي (Welfare) الذي ركز على تلبية الاحتياجات العملية للنساء كونهن أمهات وربات منزل، ثم مدخل مكافحة الفقر (Anti-poverty) حيث ينظر إلى الفقر كونه مشكلة تنموية، وبالتالي يركز على تلبية الاحتياجات العملية للنساء من خلال زيادة الإنتاج لدى النساء الفقيرات، ومدخل العدالة المساواة المنصفة

(EQuity) والذي تنطرق إلى قضية تبعية المرأة، فيسعى هذا المدخل إلى تحقيق العدالة للنساء لضمان أن التنمية تتحقق من خلال إعطاء النساء نفس فرص المشاركة وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثلاثة بنجاح. يستجيب هذا المدخل للاحتياجات الاستراتيجية للنساء فيكون في بعض الأحيان غير مرغوب بتطبيقه من قبل الحكومات، ذلك أنه ينظر إليه كتحد للسياسات والأعراف. وظهر لاحقاً أي في الثمانينات والتسعينات مدخل الكفاءة (Efficiency) مرافقاً للأزمة الاقتصادية وما خلفته من برامج إصلاح ومطالبة إسهام المرأة في عملية التنمية من خلال إعطاء المزيد من الجهد في تقديم الخدمات. ويسعى هذا المدخل بدوره إلى تحقيق الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة، وبالتالي غير مرغوب به من قبل الحكومات لأنه يحاول تطوير البنى الاجتماعية القائمة. ويعد مدخل التمكين (Empowerment) أحدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية. ظهر في نهاية الثمانينات، ويعتبر الأكثر المناهج تداولاً ذلك أنه يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها ويستجيب بالتالي لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة، لذلك لا يلقي هو الآخر الكثير من الرواج من قبل الحكومات والمخططين التقليديين.

وتظهر مداخل التنمية الريفية في مجمل البرامج والمشروعات والعمليات التي تخطط وتنفذ لإحداث تغيير اجتماعي وتوظيف الموارد المحلية المتاحة وتنميتها إلى أقصى الحدود الممكنة بالاعتماد على التكامل بين الجهود المحلي والجهود الحكومي (بوطالب 2005). ومن هذا المنطلق، أوليت التنمية الريفية أهمية كبرى باعتبارها عملية مخططة لتطوير المجتمع المحلي. بمختلف عناصره وقطاعاته عن طريق توسيع المشاركة لدى أفراد، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المتدخلة في الريف، وباعتبارها استراتيجية تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لكافة الأفراد، والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة والمساواة والكفاءة، وتمكين الأفراد حتى يتمكنوا من تحقيق مستوى أفضل للعيش في المناطق الريفية، علاوة على سعيها إلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية ومادية في المجتمع الريفي.

وبشكل عام، وفي الدراسات الثلاث المنجزة، نلاحظ أن المشاريع التنموية ذات الطابع الاقتصادي قد تنوعت، إلا أنها مع ذلك بقيت ضمن خبرة النساء وامتدادا لعملها المنزلي. ففي غالب الأحيان لم يكن الهدف من تلك المشاريع أساساً إخراج النساء من الأدوار التقليدية التي وضعت فيها طوال السنوات الماضية، وبالتالي درجت المشاريع على بعض الأعمال التي تقوم بها النساء عادة. وفي أغلب الأوقات، تم اختيار المشاريع من قبل المؤسسات المنفذة للمشاريع والنساء المستفيدات بحيث يتجنبن المجازفة. ففي قرية عصيرة الشمالية، درجت المشاريع على بعض الأعمال التي تقوم بها النساء عادة حيث أن المؤسسات المنفذة للمشاريع التنموية اختارت آلية مشاركة النساء

في تحديد المشاريع، والنساء بدورهن اخترن المشاريع التي من ضمن عملهن، وذلك لعدم الرغبة في المجازفة في مشاريع لا يمتلكن خبرة فيها، ذلك أن الهدف الأساسي من المشاريع كان تخفيف الفقر وليس القضاء عليه (كتاب والرياحي 2012 : 15)

التشخيص والتحليل على أساس النوع الاجتماعي

يتضمن تشخيص أهم المشاكل المطروحة بالنسبة إلى المرأة وقضايا النوع الاجتماعي معرفة كيف يتم توزيع الأدوار وبالتالي معرفة من الذي يعمل من أفراد الأسرة؟ وما هو نوع العمل ومتى؟ وأين ومع من؟ وبناء على التشخيص، يتم تحليل النوع الاجتماعي بطريقة انتظامية لتفحص الأدوار والمسؤوليات لكل من المرأة والرجل في المجتمع، والحصول على والتحكم في الموارد والفوائد التي تم جنيها نتيجة لذلك. كما يتم الوصول إلى معرفة من الذي يحصل على الموارد ويتحكم بها عند طرح الأسئلة التالية : من الذي يستعمل ماذا؟ ومن الذي يقرر ما الذي سيتم استعماله؟ وما هو مستعمل وكيف؟

ويساعد «منظار» النوع الاجتماعي في فهم الفوارق والفجوات الموجودة بين النساء والرجال ومعرفة كيف تؤثر مشاريع التنمية بشكل مختلف على كل من النساء والرجال. ويهتم التحليل الاجتماعي بالأفعال والظواهر التي تنتج عن العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع بدراسة شاملة تبرز التغيرات والتحويلات الاجتماعية التي تطرأ على مجتمع نتيجة تأثير المشاريع التنموية، وبالتالي التطور الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية. وبشكل عام يهدف استخدام أدوات تحليل النوع الاجتماعي إلى :

- تضيق الفجوة بين الرجال والنساء بالنسبة إلى تلبية احتياجاتهم العملية والاستراتيجية.
- الوصول إلى أفضل السبل لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة مجالات الحياة، وبالتالي المشاركة المتساوية في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والحياة الاجتماعية.
- توسيع الفرص واختيارات الرجال والنساء بصفة متساوية في جميع مجالات التمكين : التعليمي، والمعلوماتي الاقتصادي، القانوني، السياسي الاجتماعي، والصحة بشكل عام، والصحة الإنجابية بشكل خاص.
- إزالة العوائق التي تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد ومساهمتها بصفة متساوية مع الرجل في التنمية.
- توفير الأدوات والآليات ومراقبة تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف.

فمن خلال المقابلات التي أجريت مع كل من النساء والرجال في الحالات الثلاث، تبين أنه، وفي بعض الأحيان تكون نظرة النساء مختلفة عن نظرة الرجال في تقييمهن وتوقعاتهن لتحقيق المشاريع التنموية لأهدافها. وترى السيدات في قرية عصيرة الشمالية أن وضعهن قد تغير للأحسن لتصبح النساء أكثر إيجابية، وذلك نتيجة التفاعل مع المؤسسات المحلية وإحداث التغييرات الاجتماعية والحقوقية التي يمكن رؤيتها وقياسها، بينما أبدى الرجال العديد من الانتقادات بسبب محدودية الدخل الذي توفره المشاريع الاقتصادية وعدم تنوعها (كتاب والرياحي 2012).

وفي وادي الصباحية، أظهر التحليل على أساس النوع الاجتماعي تغيير في شكل العلاقة بين المرأة والرجل من علاقة فوقية إلى أخرى أفقية وخروج المرأة من الدّاخل والرتيب إلى الخارج والمختلف، وقبول ذلك المجتمع «الرجولي» واقع مخالف ذلك الذي يقر أن تلعب المرأة دورا اقتصاديا وأن تقاسم الرجل أعماله الخارجيّة مقابل مشاركتها الأعمال المنزليّة (حلواس غربال وشكري 2012 : 46).

أما في قضاء الخالدية، فقد تم تناول الدور الذي لعبه المشروع في تمكين المرأة اجتماعياً وتحليله من خلال الاستناد إلى مقارنة العدالة الإنصاف. فليس المطلوب أن تقوم المرأة بأدوارها المعهودة فقط، وليس المطلوب هنا أن تقوم المرأة بما يمكنها من أدوار فقط، بل إن المطلوب يمسي أن تقوم المرأة بأدوار فعالة إلى جانب تلك الأدوار التي يقوم بها الرجل، وأن تقوم بأدوار منصفة إلى جانب هذا الرجل وأن تكون راضية عن هذه الأدوار (العواودة 2012 : 40).

مؤشرات النوع الاجتماعي المعتمدة في البحث

كما ذكر سابقاً، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد مقارنة «النوع الاجتماعي» كإطار لتحليل وفهم واقع المرأة الريفية وأثر ذلك على انتفاعها بالخدمات التنموية المقدمة، وبالتالي اندماجها الاقتصادي والاجتماعي باستخدام أسلوبي البحث : النوعي والكمي مساهمةً في إثراء عملية تحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في قضاء الخالدية من حيث البيانات الكمية والمعلومات النوعية على النحو الآتي :

البحث النوعي Qualitative تم استخدامه لغايات الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمرأة الريفية في المناطق الثلاث، وتحليل عملية التمكين الاقتصادي من منظور النوع الاجتماعي لتوضيح قدرة المرأة على الحصول على الموارد والسيطرة عليها. كما يمكن البحث النوعي باعتماد مقارنة النوع الاجتماعي من بحث العلاقات الاجتماعية وتوزيع

الأدوار والسيطرة عليها والقيام بخيارات واتخاذ قرارات واعية، وصنع القرار وعلاقة المرأة بمؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى تعرف على التحديات والعراقيل أمام عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في الريف.

وفي قرية عصيرة الشمالية، وإضافة إلى ما ذكر أعلاه من مؤشرات، اعتمد أيضاً البحث على مؤشرات الدخل المادي للنساء ومدى تحكم النساء في الدخل والسيطرة عليه كإحدى المؤشرات والآليات للتمكين الاقتصادي، ومن ثم علاقة هذا المؤشر في تفعيل دورها الاجتماعي والسياسي. وفي وادي الصباحية، تمت أيضاً الإشارة إلى تأثير المشروع على بناء الهوية، والعلاقة بالمؤسسات بين الانتماء والنزاع (كتاب والرياحي 2012).

كما تم التركيز في قرية الخالدية، إضافة إلى المؤشرات أعلاه، على محاور التضامن، الجيرة، العلاقات داخل الجماعة، المساعدة، الدعم للجيران؛ والعلاقة بالمؤسسات بما في ذلك الحضور والثقة والشعور بالاستبعاد.

كما تم استخدام البحث الكمي Quantitative لتحليل السياق العام للمناطق قيد البحث، من خلال توظيف مجموعة من الجداول الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي لمجتمع الدراسة. كما تمثلت المقاربة الكمية في وادي الصباحية حصر المعطيات بشكل دقيق حول المحاور الأساسية التالية: الظروف المادية التي تعيشها المرأة الريفية في المستغلة الفلاحية العائلية، في المنزل وخارج المنزل مع التركيز على الجوانب المعيشية (تغذية، نظافة و صيانة، نقل، المرافق المنزلية) علاوة على أهم سمات المستغلة الفلاحية. تدعم الجداول المعتمدة في المنهج الكمي فهم الوضع الراهن.

وتقوم المؤشرات بقياس فجوة النوع الاجتماعي انطلاقاً من أن التحيز القائم على أساس النوع الاجتماعي يؤثر سلباً على السوق العالمية، وأن المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع لا غنى عنها، وبالتالي يجب تمكينها والالتزام بالمساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي من أجل التغلب على تلك الفجوة. وهذا يتطلب تشجيع المعنيين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى مساندة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، ومساهمتها في جميع نواحي المجتمع وعلى كافة الصُّعد، حتى يقيس معدلات النمو المحققة، ضمن الامكانيات والموارد المتاحة، وبالتالي وتدرجياً يتم ردم فجوة النوع الاجتماعي بشكل نهائي⁽⁹⁾ (GGGI 2010).

9 - التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي Gender Global Gap Index، الصادر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، يقيس الضوء على فجوة النوع الاجتماعي في 4 مجالات أساسية هي: الفرص والمشاركة في الاقتصاد، التحصيل العلمي، الصحة والحياة، والتمكين السياسي.

فجوات النوع الاجتماعي

إنّ فجوة النوع الاجتماعي هي ظاهرة عدم المساواة بين المرأة والرجل، والتي نشأت عبر الزمن وتبلورت نتيجة لثقافات معظم دول العالم ومعتقداتها ودياناتها وقوميتها وعاداتها وتقاليدها وغيرها من العوامل. وتم اعتماد مؤشر فجوات النوع الاجتماعي ليلقي الضوء على النوع الاجتماعي من خلال بيانات مجموعة المتغيرات المستخدمة في مجال التنمية وإبراز حجم الفوارق بين المرأة والرجل على جميع المستويات (الحصول على الموارد / القدرة على التصرف في الموارد و المنافع) والتي تنشأ نتيجة للتمييز النوعي والعنف ضد المرأة (بما في ذلك العنف المادي أو الاقتصادي)، مما يخلف آثار سلبية على عملية التنمية تتضح جليا في مجالات (الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية). وتنقسم فجوات النوع الاجتماعي إلى :

• **فجوات كمية :** الإحصائيات المتاحة لكل من الذكور والإناث في مجالات عدة منها التعليم والعمل والدخل والملكية والمشاركة السياسية والاجتماعية... إلخ.

• **فجوات نوعية :** غير الإحصائية مثل اختلاف القوانين حسب النوع الاجتماعي في مجالات عدة مثل قوانين الأحوال الشخصية، قوانين الجنسية، قوانين المعاشات والضرائب وحتى في القوانين الجنائية.

وترجع فجوات النوع إلى المعاملة التمييزية للأفراد حسب الجنس، أي معاملة النساء بطريقة مختلفة عن معاملة الرجال. وفي المجتمعات العربية، غالباً ما تبدأ تلك المعاملة التمييزية منذ الولادة، حيث يسود في مجتمعاتنا معيار تفضيل الذكور على الإناث، مما يؤدي إلى الحيلولة بين النساء وبين الحصول على الموارد والمنافع والخدمات.

فعلى سبيل المثال، تعاني معظم النساء المبحوثات من الفقر وقلة التعليم وقلة المهارات المكتسبة، وبالتالي اضطررن لقبول المشاريع المانحة للقروض الصغيرة المعروضة عليها، حتى ولو كانت تلك المشاريع خارج نطاق المنزل مما يزيد من الأعباء عليها. فالمشروع لن يؤدي إلى إعادة النظر في توزيع العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي، بل، بالعكس قد يعززه (الصلح 2001). وتقبل المرأة بكل هذا من أجل الخروج من دائرة الفقر الذي لا يؤثر فقط عليها ولكن على أطفالها أيضا. فالهدف هو إغلاق الفجوة وليس تفضيل جنس على آخر.

كما أن الاحصائيات الرسمية غالباً ما تهمل التحليل النوعي لواقع عمل المرأة الريفية في الزراعة لتفسير التحليل الكمي التي تم التوصل إليه. فعلى سبيل المثال، ورغم أن مشاركة المرأة الريفية في سوق العمل تعتبر الأعلى بنظيراتها في الحضر والمخيمات والتي بلغت 17% حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني والنسبة الأكبر منهم يعملن في مجال الزراعة، إلا أن تلك الإحصائيات وإن تعتبر إيجابية من ناحية كمية، إلا أنها لا تعطى صورة كافية عن ظروف العمل نفسها، حيث تعمل بعض الفلاحات الفلسطينيات في شمال الضفة الغربية في المزارع المجاورة بأجر يومي لا يزيد عن الخمسة دولارات مقابل ظروف عمل صعبة، وساعات عمل طويلة.

النوع الاجتماعي والاقتصاد

خصائص التنمية الناجحة

أثبتت الدراسات في إطار التنوع الاجتماعي والتنمية؛ أنه لتحقيق التنمية و يجب أن تعتمد على المساهمة والمبادرة الذاتية للأفراد رجالاً ونساءً، وبالتالي تتضح أهمية المشاركة الاجتماعية في العملية التنموية والدور الذي يمكن أن يلعبه العمل الجمعيّاتي. ومن هذا المنطلق، أوليت التنمية الريفيّة أهمية كبرى باعتبارها عملية مخطّطة لتطوير المجتمع المحلي بمختلف عناصره وقطاعاته عن طريق توسيع المشاركة لدى أفرادها، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المتدخّلة في الريف، و باعتبارها استراتيجية تهدف للقضاء على الفقر وتحقيق مستوى أفضل للعيش في المناطق الريفيّة وإلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية ومادية في المجتمع الريفي.

يقصد بمفهوم التنمية الريفيّة في استخداماته الرّاهنة مجمل البرامج والمشروعات والعمليات التي تخطط وتنفذ لإحداث تغيير اجتماعي وتوظيف الموارد المحليّة المتاحة وتنميتها إلى أقصى الحدود الممكنة بالاعتماد على التكامل بين الجهود المحليّة والجهود الحكوميّة. وتقوم التنمية المحليّة على مبدأ «المشاركة» بين كلّ من القطاعين العامّ والخاصّ والمجتمع المدني والمواطن وتستعمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. (حلواس غربال وشكري 2012 : 14)،

وبشكل عام، ولكي تعتبر التنمية ناجحة في تحقيقها للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفيّة، توصل الباحثون العاملون في مجال التنمية أنه يجب أن تتسم بالخصائص التالية (UNIFEM 2005) :

- المشاركة الفاعلة للرجال والنساء معا كشركاء في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية.
- الإقرار بأهمية الجنسين في المساهمة في التنمية والتأكيد على توزيع الموارد والفرص والفوائد بالتساوي بين الجنسين.
- المسؤولية المشتركة من قبل المجتمع في تصميم وتنفيذ برامج التنمية، واشتراك المخططين والمنفذين والمستفيدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع التنموي.
- تنمية الموارد البشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية وتوفير الأدوات اللازمة المالية والبشرية لضمان استمرار المشروع التنموي،،دعم القيادات الرسمية والأهلية للمشروع التنموي.
- الحد الأدنى من التكوين المعرفي، لأن ضعف التكوين المعرفي وندرته يؤدي إلى عرقلة المسار التنموي وبالتالي الحد من قدرة اندماج المرأة في مجالها الريفيّ.

- ضمان الإنتاجية والتي تتحقق عند توفير الظروف الملائمة للبشر حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم بإشراكهم مشاركة فاعلة في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر. ولا يكون عنصر النمو الاقتصادي هذا، إلا نموذجاً من نماذج التنمية البشرية.
- ضمان الإنصاف أو العدالة الاجتماعية وتساوي البشر في الحصول على نفس الفرص. ولتحقيق ذلك، لا بد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار جميع مكونات المجتمع ومختلف الفرص المؤدية إلى التنمية، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية،
- ضمان الاستدامة والتي تشمل حصول الأفراد على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة. وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية. وهو ما يحتم بالتالي مأسسة التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.
- التمكين ويتحقق ذلك عندما تكون التنمية نابعة من الأفراد لا من أجلهم فحسب. وهو ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها. وحتى نضمن لتلك المشاركة النجاح، فلا بد من تعزيز قدرات الأفراد على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره.
- توفير شروط موضوعية لاستدامة المشاريع التنموية، بحيث لا يتوقف التأثير عند توقف المشروع.

التغيير المنشود من المشاريع التنموية

مما سبق الإشارة إليه، يظهر أن الديناميكية في التغيير انعكست بصفة واضحة على العديد من المستويات أهمها :

- نوعية العلاقة الجندرية التي تربطها بالرجل (خاصة الزوج) داخل المجال الريفي، إطار البحث، وانعكاسها في تغيير ورسم صورة جديدة لامرأة ريفية «مشاركة» داخل أسرتها ومجتمعها
- مدى ثقة المرأة الريفية بنفسها وقدرتها وتنمية حس المبادرة لديها، وانعكاس ذلك على مدى احترام أفراد العائلة، خاصة الذكور، لها

فالتغيير الأبرز الذي ظهر من خلال الأبحاث الثلاث هو علاقة المرأة بمحيطها الاجتماعي. فتغيير شكل العلاقة بين المرأة والرجل من علاقة فوقيّة إلى أخرى تتجه نحو العلاقة الأفقيّة، وقبول المجتمع، خاصة الذكور فيه، واقع أن تلعب المرأة دوراً اقتصادياً وأن تقاسم الرجل أعماله الخارجية مقابل مشاركتها الأعمال المنزلية وأن يعكس ذلك على العلاقة بين الرجل والمرأة، هو التغيير الملاحظ و/أو المنشود.

كما أنه ورغم بساطته إلا أن التّقدّم والتّطوّر في مستوى العلاقات بين الزوجين ومشاركة المرأة في صنع القرار في بعض الأمور، يحسب للمرأة لأنها لم تكن قادرة في وقت ليس ببعيد، حتّى على إبداء رأيها في الشّؤون الدّاخلية للأسرة أو اتخاذ قرارات فيما يتعلق بشؤونها الخاصّة كاختيار الزوج أو العمل.

ففي وادي الصّباحية، ورغم أن ظاهرياً تجسد المرأة الثقافة الرسميّة للمنطقة الريفيّة أي ثقافة هيمنة الذكور، غير أن الحقيقة مختلفة داخل الأسرة النوويّة. ففي إطار الأسرة تبدو العلاقة بين الرجل والمرأة أكثر انسجاماً وتتسم بالتعاون الحقيقي بين الزوجين والذي تفرضه الخاصّة التي تعيشها أغلب العائلات. وبالتالي، فإن النساء تمكّن من «التأرجح» بين الثقافة الرسميّة و الثقافة غير الرسميّة، من أجل التوصل إلى هوية مزدوجة (حلّواس غربال وشكري 2012 : 47).

كما خلقت المشاريع التنموية تحوّلًا ملموسًا في حياة المرأة الريفيّة على مستوى بناء هويتها، حيث تبرز للمرأة الريفيّة مراجع جديدة لهويتها. ففي وادي الصّباحية، على سبيل المثال، لم تعد تعرف المرأة الريفيّة بوادي الصّباحية بنفسها من خلال زوجها وأبنائها من الذكور، بل من خلال مشروعها وإنجازاتها و تطويرها لذاتها (حلّواس غربال وشكري 2012 : 47).

وفي قرية الخالدية، لعب المشروع المنشأ من قبل السيدات المبحوثات في الدراسة الحاليّة دوراً في استفادة المرأة الريفيّة من وقت الفراغ الموجود في حياتها، والذي تركّز في غالبيته على القيام بأمور البيت بحيث ساهم هذا المشروع في كسر حالة الروتين اليوميّة لدى المبحوثات وتحويل أوقات الفراغ لديها إلى أوقات مفيدة ومثمرة (العواودة 2012 : 34).

وفي المشاريع التنموية التي تستهدف تمكين النساء اقتصادياً، يجري العمل في الغالب في تلك المشاريع تماشياً مع خبراتها السابقة والتي يرى فيها بعض الباحثين أنها في الكثير منها تشكل إعادة إنتاج الصورة النمطية للنساء والتي يتم تحديد دورها في مجالات تقليدية معينة كمشاريع صناعة الألبسة، أو الأغذية أو الأعمال اليدوية... ذلك أنها تنسجم مع الدور الإيجابي النمطي التي تقوم به المرأة في المنزل. وهي نشاطات لا تحتاج إلى مهارات جديدة أو مستوى تعليمي عالي. فمع أنها يمكن أن تحمل بعض النجاح الاقتصادي، لكنها لن تحمل مقومات التغيير الإيجابي للأدوار الاجتماعيّة... لأنها تعيد تقسيم العمل الجنسي التقليدي المفروض عليها في العائلة والأعم في المجتمع/الدولة. ويمكن الاستنتاج من ذلك أن مساهمة المرأة في سوق العمل لم تنعكس إيجابياً في تغيير وعي المرأة بذاتها، أو إحداث تغيير في وعي المجتمع اتجاهها.

التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

لا يقتصر التمكين الاقتصادي للمرأة على مجرد حصولها على المورد الاقتصادي، بل يتعدى ذلك إلى قدرة المرأة في الحصول على الموارد والسيطرة عليها وإتاحة الخيارات أمامها لاتخاذ قرارات واعية والتأثير على التغيرات التي تطرأ على المستوى المحلي والأسري والوطني (بن حديد 2010).

وللضرورة المنهجية للأبحاث الثلاث، تم اعتماد التعريف التالي لمفهوم التمكين وهو « قدرة المرأة للوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، والقيام باختيارات واتخاذ القرارات عن دراية، للتأثير في الفضاء الخاص والأسري والمجتمعي المحلي والوطني"، وبذلك تكون جزءاً من إطار المفهوم العملي للتمكين الاقتصادي للمرأة المطور والذي تم الاتفاق عليه من قبل جميع الشركاء الأساسيين في المشروع سواء في تونس والأردن ولبنان وفلسطين.

ويترك إعطاء المرأة فرص اقتصادية وبناء قدراتها والبدء بمشاريع مولدة للدخل آثاراً إيجابية، ليس من الناحية المادية فقط، بل ومن الناحية الاجتماعية أيضاً. وتتمثل هذه الآثار الإيجابية التي تحققت للمرأة، كما أكدت على ذلك المبحوثات في قرية الخالدية، في أنهن أصبحن يتمتعن بالجرأة وقوة الشخصية والقدرة على التوصل مع الآخرين وساعد في بناء ذاتها وكونيتها، وحظيت باهتمام وتقدير الذكور في أسرتها خاصة زوجها، وعدل كثيراً من طريقة تعامل أزواجهن ونظرة الأسرة والمحيط الاجتماعي. كما برز أثر إيجابي على العائلة وتمثل في تماسك أسري ومساعدة أكبر (العواودة 2012 : 35).

ورغم الخطوات التي تم تحقيقها بفضل هذه المشاريع، مازالت النمطية سائدة لأن الأنشطة التي تقوم بها المرأة هي أنشطة تقليدية وأن «عملية إدماج المرأة في عملية التنمية لم تسهم في نقل المرأة من محاور الصورة النمطية المحاطة بها إنما أضافت على عاتقها عبئاً جديداً تمثل بالمشروع والإنتاج والبيع إلى جانب الأدوار التقليدية المعتادة والمتوقعة منها في البيت». كما أنه مازال ينظر إلى خروج المرأة إلى العمل على أنه حالة مؤقتة مرتبطة بالحاجة إلى توفير مصدر دخل. وبالتالي، فإن مفهوم تمكين المرأة من خلال عملها كأحد محاور عملية التمكين الاقتصادي بمفهومها الشامل هو مفهوم مفرغ في جوفه لدى المرأة الريفية في قضاء الخالدية ومشروط بمدى انعكاس هذا التمكين على أسرة وأبناء وإخوة هذه المرأة بالدرجة الأولى وديمومة واستدامة المشروع (العواودة 2012 : 36).

وفي وادي الصبايحية في تونس، تحقق الهدف من تشجيع النساء وإقناعهن على الاقتراض وإقامة مشاريع صغيرة وذلك بجعلهن يندجن في المجتمع والمساهمة في عملية التنمية الشاملة. كما

يحرص المجمع النسائي للتنمية الفلاحية على تكوين النساء وإرشادهن قبل بعث مشاريعهن، إلا أن نوعية المشاريع المتاحة ذات طابع فلاحى، تربية حيوانات وإعداد الأطعمة، ولا يمكنهن الاستثمار في مجالات اقتصادية أخرى (حلواس غربال وشكري 2012 : 32).

كما يلعب المجمع النسائي للتنمية الفلاحية دورا هاما في عملية التمكين النسائي وتكوين النساء قبل بعث مشاريعهن، إذ اعتمدت تمكين المرأة الريفية في منطقة وادي الصبايحية على وسائل متعددة لا تعمل فقط على تحسين أوضاع المرأة الاقتصادية، وإنما تسعى كذلك إلى تحسين أوضاعها الاجتماعية وتنمية قدراتها الذاتية وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات، وإن تبدو بسيطة، إلا أنها على قدر من الأهمية حيث ساهمت في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، وفي تنمية قدراتها الذاتية ومنحها الثقة في نفسها والقدرة على الفعل وخاصة في إحداث تغيير اجتماعي وثقافي في المجتمع المحلي بهذه المنطقة. وتتمثل هذه الطرق في إسناد القروض الصغرى وتقديم بعض المساعدات؛ توفير مورد رزق لبعض النساء؛ التكوين والإرشاد؛ والتوعية والتحصين (حلواس غربال وشكري 2012 : 48).

وفي قضاء الخالدية، لا يزال الرجل ينظر إلى خروج المرأة إلى العمل على أنه حالة مؤقتة مرتبطة بحاجته إلى توفير مصدر دخل، إلا أنه ومن جهة أخرى حظيت النساء اللواتي ساهمن في الإنفاق على الأسرة إلى جانب زوجها أو الذكور في أسرته باهتمام وتقدير الذكور في أسرته، والذي اعتبر مؤشرا دالا على أهمية تمكين المرأة كواحد من الأسباب المؤدية إلى تحقيق مستوى أفضل للمرأة ليس من الناحية المادية فقط، بل ومن الناحية الاجتماعية أيضا (العواودة 2012 : 35).

النوع الاجتماعي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

النوع الاجتماعي والاقتصاد الجزئي : يتم تعزيز برامج التمويل الصغير بشكل متزايد نتيجة لتأثيرها الاقتصادي الايجابي وللاعتقاد بأنها تمكن المرأة. إن المرأة في الأسر الفقيرة لا تتمكن غالبا من الحصول على القروض ولذا نجدها أقل قدرة على الشروع بنشاطات مولدة للدخل. وبما أن برامج التمويل الصغير توفر للأسر محدودة الدخل إمكانية الحصول على قروض، وتستهدف المرأة بشكل خاص، فهي بذلك تحقق أهداف الحد من الفقر وتمكين المرأة. ولكن مسلماتها الأساسية مختلفة. فالبعض يجادل على أن النساء هن الأفقر والأضعف من بين المحرومين. ويعتقد آخرون أن الاستثمار في قدراتهن يمكنهن من الاختيار، وهذا أمر مهم في حد ذاته، ويساهم في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية.

النوع الاجتماعي والاقتصاد الكلي : يتعامل الاقتصاد الكلي مع الاقتصاديات من منظور واسع. فهو يهتم بالرأسمال وتدفق السلع والخدمات في الاقتصاد، الذي يخص بلدا واحدا أو مجموعة من البلدان. ويدرس الاقتصاد القومي من حيث إجمالي الناتج المتداول من إنتاج القطاعين الخاص أو العام، والإنفاق الحكومي، والاستثمار الخاص والاستهلاك. ويدرس أيضاً معدلات العائد على مختلف قطاعات الإنتاج - كالعامل والمدخلات. وهو بهذه التصنيفات يقيس الناتج القومي الإجمالي، والنمو الاقتصادي (التغيرات في الناتج القومي الإجمالي مع الزمن)، والاستثمار، والادخار وميزان المدفوعات.

ويمثل مجال الاقتصاد الكلي أحد المجالات التي لم تتوضح فيها جيداً أهمية إدماج النوع الاجتماعي، لأنه حتى وقت قريب لم يعر التحليل الكلي أو السياسة الاقتصادية الكلية اهتماماً للعدالة الاجتماعية. وبما أن «التنمية البشرية» باتت أكثر فأكثر الهدف السياساتي الرئيسي للشعوب، جرت محاولات لإدماج بعد العدالة الاجتماعية، بما فيه تخفيض الفقر وعدم المساواة الجندرية، في الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، بات من المعروف أن سياسات الاقتصاد، التي يُزعم بأنها «عمياء للنوع الاجتماعي»، ليست كذلك. فسياسات الاقتصاد الكلي، حتى ولو لم تعالج قضايا النوع الاجتماعي بشكل مباشر، ستؤدي إلى نتائج مختلفة حسب النوع على المستويين الوسيط والجزئي.

ولكن وسائل إدماج النوع الاجتماعي وقضايا العدالة الاجتماعية الأخرى تتطلب استثمارات طويلة الأمد والتزامات من جانب صناع السياسة. ومن المتوقع، ومن خلال الشروع بعمليات إعداد موازنات لبرامج داخلية حساسة للنوع وتطور وعي الاقتصاديين للارتباطات بين النوع والاقتصاد والنتائج العملية لعملها، أن تزداد إمكانية أن تحظى منظورات النوع بمركز الاهتمام، مما يحسن المساواة الجندرية ويضمن تنمية اقتصادية تركز على البشر. والتحدي الرئيسي، في التنمية الاقتصادية كما في المجالات الأخرى، هو ترجمة البحوث والمعرفة المتعلقة بمنظورات النوع على المستوى الجزئي إلى قرارات تنموية سياسية وتخطيطية مؤسسية على المستوى الكلي.

ولذا ينبغي أن يكون الهدف المحدد لصياغات السياسة الاقتصادية الكلية بشكل عام مضاعفاً :

- **أولاً،** يجب دمج قضايا العدالة الاجتماعية في مضمون السياسة الاقتصادية الكلية؛
- **وثانياً،** يجب وضع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الجديدة بحيث يتم على أساسها تحديد النجاح استناداً إلى معايير العدالة الاجتماعية.

النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية

المساواة على أساس النوع الاجتماعي هو هدف عالمي تكفله الكثير من الأدوات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 1979. كما تبنى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995 إعلان وبرنامج عمل بكين، الذي أشار إلى عدد من الأهداف والنشاطات الاستراتيجية، لاسيما في ما يتعلق بدور المرأة في الاقتصاد. وحدد الإعلان الحاجة إلى مزيد من التحليل لتأثير العولمة على الوضع الاقتصادي للمرأة. وقد أوصى بالعديد من النشاطات لتعزيز الحقوق والاستقلالية الاقتصادية للمرأة، بما فيها الحق في التشغيل وشروط العمل المناسبة والتحكم بالموارد الاقتصادية. وأوصت الحكومات بالعمل على ضمان ألا تنطوي السياسات الوطنية المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية على تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الجديدة والتقليدية للمرأة. وفي وقت لاحق، أكد إعلان الألفية عام 2000، والذي تبناه رؤساء دول في مؤتمر الألفية، على أولوية تخفيف الفقر والمساواة الجندرية كأهداف تنموية. كذلك، تم إرساء الوسائل الدولية المستخدمة كأدوات لمراقبة الآثار الخاصة بالنوع الاجتماعي للسياسات والاتفاقيات التجارية، ولتحميل الحكومات مسؤولية الوفاء بالتزاماتها في مجال المساواة الجندرية وتمكين المرأة هي :

اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأصبحت سارية المفعول عام 1981. وقد صادقت كل الدول العربية، ما عدا السودان⁽¹⁰⁾، على الاتفاقية مع بعض التحفظات ما عدا تونس، فقد رفعت جميع التحفظات. وتتضمن مواد تؤكد على حقوق المرأة المساوية لحقوق الرجل في النشاطات الاقتصادية بالارتباط مع السيداو كما التالي :

- القضاء على التمييز ضد المرأة لضمان نفس الحقوق للرجل والمرأة في التشغيل، (المادة 11) والتي تكفل المساواة مع الرجل، التمتع بنفس فرص العمل والحق في اختيار المهنة، والمنافع وشروط الخدمة، والتدريب المهني والحق في المساواة في الأجر فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية،
- ضمان مساواة المرأة مع الرجل أمام القانون، وتكفل للمرأة بشكل خاص نفس الحقوق القانونية والقدرات في إبرام العقود وإدارة الممتلكات (المادة 15)،
- تكفل للمرأة الريفية على أساس المساواة مع الرجل نفس المعاملة في مجال الإصلاح الزراعي والحصول على القروض الزراعية، وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا (المادة 14 - 2خ)،

10 - من بين 193 دولة، صادقت 187 على اتفاقية السيداو، هما: الولايات المتحدة، السودان، الصومال، إيران، وجزيرتين في المحيط الهادي (بلاو وتونغوا)
<http://www.womenstreaty.org/index.php/about-cedaw/faq>

- تكفل للمرأة الريفية التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء والنقل والمواصلات. (المادة 14 - 2 د)

تقسيم المهام وتوزيع الأدوار في الريف

تكون أدوار النوع الاجتماعي محددة من قبل المجتمع، حيث أنها مرتبطة بتوقعات المجتمع من الفرد بناء على الجنس، فيحدد أدوارا خاصة بالذكور، وأدوارا خاصة بالنساء. ويرتبط بكل دور من هذه الأدوار مجموعة من السلوكيات تعبر عن القيم السائدة حول المرأة والرجل ويقيم المجتمع الرجال والنساء وفقا لنجاحهم/نجاحهن في تأدية الأدوار التي حددها لكل منهما. ويقودنا تحليل أدوار النوع الاجتماعي إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: من الذي يعمل ماذا؟ كيف؟ متى؟ أين؟ ومع من؟ تنحصر أدوار النوع الاجتماعي في ثلاث أشكال رئيسية هما:

دور المرأة الإنجابي **Women's Reproductive Role** تتألف من الأدوار والأعمال المرتبطة بالدور الإنجابي والتي ينتج عنها عدد من المسؤوليات والمهام المنزلية والعائلية والتي تقوم بها المرأة غالبا. يمثل هذا الدور مسؤوليات إعادة إنتاج القوى العاملة وصيانتها وتشتمل على: مسؤوليات حمل الطفل وولادته، ورعاية الأطفال وتربيتهم، ومسؤولية رعاية أفراد العائلة، والمهام المنزلية.

ورغم أهمية هذا الدور، إلا أنه عادة ما ينظر له على أنه عمل غير حقيقي، وإنما جزء من الطبيعة والفطرة البشرية الخاصة بالنساء. وما زال «الإنجاب» يعتبر الدور الرئيسي للغالبية العظمى من النساء العربيات أي أنه الدور الوحيد المعترف به للمرأة من طرف المجتمع وتقييم وفقه. ويتم تهيئة البنت، منذ صغرها، على تفهم وضعها الاجتماعي الأساسي باعتبارها زوجة وأما وعلى النظر إلى الأطفال باعتبارهم الطريق الأساسي لضمان احترامها والاعتراف بها من طرف المجتمع. ففي معظم الحالات الثلاث التي تم بحثها تبين أنه، ورغم ما حققته المرأة من اندماج اقتصادي من المشاريع، إلا أن دورها الإنجابي بقي الأهم، مقابل صورة الرجل القائمة على السلطة الأبوية.

دور المرأة الإنتاجي **Women's Productive Role** رغم أنه ينطبق على الأدوار التي يقوم بها كل من الرجال والنساء مقابل أجر أو مقايضة، يعرف مجتمعا على أنه دور للرجال. وما زال هناك تقسيم واضح لهذا الدور ما بين النساء والرجال، حيث تعرف بعض الأدوار على أنها أدوار أنثوية، في حين تعرف أخرى على أنها أدوار ذكورية، علما بأن هذه التقسيمات متغيرة، وتتأثر بعوامل عديدة. وتشتمل الأعمال الإنتاجية للمرأة الأعمال المرتبطة بدورها الأسري، وكذلك تلك المرتبطة بمجال الزراعة كالعناية بالمواشي والدواجن وخدمة الأرض. كما تشمل أيضاً مساعدة

أفراد الأسرة من الرجال في الحرف والصناعات التقليدية. وما زالت الاحصائيات الرسمية في معظم البلاد العربية تتجاهل عمل المرأة غير المأجور، رغم أهميته، وبالتالي يتسم هذا العمل «بالاختفائية» لعدم الاعتراف به وعدم تقديره لأنه خارج نطاق «الدور الرسمي».

دى هذا الدور بشكل تطوعي ويعنى بتوفير الموارد النادرة، وتنظيم استخدامها من قبل المجتمع، وتقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور. يقوم بهذا الدور الرجال والنساء، ويعتمد توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم المجتمعية والثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع ولكن في الغالب ما تقوم المرأة به. ومن الأمثلة عليه، العمل في شكل مجموعات غير منظمة لمصلحة الحي والحصول على خدمات أفضل أو جلب المياه في المنطق الريفية والتي ظهرت بشكل واضح في الأمثلة الثلاث خاصة إثر اندماج المرأة في المؤسسات المحلية.

ورغم وجود معالم واضحة لتقسيم الأدوار على أساس النوع الاجتماعي في قضاء الخالدية، بدأ العديد من الرجال يشارك بدرجات متنوعة في الأعمال الخاصة بالمنزل أو بعناية الأطفال، وأصبحت العديد من النساء تشارك في الحياة العامة والسياسية (مما جعل البعض يخترع للمرأة دوراً رابعاً: الدور السياسي)، فإن دورهم يظل غير محدد بوضوح في هذه المجالات، إذ ما زالت الأولى تعتبر من مسؤوليات المرأة والثانية من مسؤوليات الرجل في أغلبية المجتمعات (العواودة 2012 : 36).

وبشكل عام، تتغير أدوار النساء والرجال وتتحدد طبقاً لعوامل متعددة تشمل : البيئة الحضرية أو الريفية، الظروف الاقتصادية والمهنية؛ مستوى التعليم والأمية، الفئة والطبقة الاجتماعية، الظروف التاريخية للبلاد، الإطار التشريعي والقانوني للبلد، الأعراف والاتجاهات/ الحركات الثقافية والفكرية؛ العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

إن حصول المرأة على قرض لإنشاء مشروعها الخاص هو مؤشر للتمكين الاقتصادي، إلا أنه في قضاء الخالدية مرتبط بشروط محددة أهمها موافقة الزوج، أو الذكور في الأسرة. كما كانت موافقة الذكور أساساً في إقامة مشاريع تنموية خاصة بها في عصيرة الشمالية (كتاب والرياحي 2012 : 16). زد على ذلك تقسيم الأدوار ضمن المشروع واعتبار أن أدوارهن ثانوية تقتصر على البيع والترتيب وإدارة المشروع داخل البيت، أما كل ما يتعلق بالتعامل مع التجار والبيع والشراء خارج البيت وشراء البضاعة، فكلها عمليات اقتصرت على الرجل أو الذكور في أسرة المبحوثة. كما أن المبحوثات عانين من قلة مصادر المعلومات المهنية المتعلقة بالمشاريع التي يقمن بإنشائها.

وينسجم وما سبق مع ما أكده غالبية المبحوثين من الرجال في قضاء الخالدية على أن الأدوار التي يقوم بها أزواجهن في هذا المشروع هي أدوار منبثقة عن النوع الاجتماعي، بمعنى أنها أدوار تتلاءم وأنوثة المرأة وقدرتها الجسدية. وأن الرجل هو المسؤول في معظم الأوقات عن إدارة المشروع، خاصة المشاريع الزراعية، وذلك بسبب امتلاكه للأرض (العوادة 2012 : 38).

وإلى جانب شؤونها المنزلية، تقوم المرأة في وادي الصبايحية بالتصرف في القرض التي تحصل عليه من المجمع الفلاحي، إذ أنها هي من تقوم بالمعاملات الإدارية مع إدارات المجمع من تكوين للملف وإمضاء على سندات الخلاص وتنقل للبنك لاستلام قيمة الصك والتصرف فيه ومن ثم السهر على إنجاز مشروعها، لكن عملية تسويق منتج المشروع بقيت مهمة منوطة للرجل. ورغم أن المرأة تراث الأرض أحياناً من أسرتها، إلا أنه في معظم الأوقات تكون صعب استغلالها بسبب صغر حجمها، أو بسبب عدم استكمال وثائق الملكية (حلواس غربال وشكري 2012 : 39).

كما ساهم المجمع النسائي للتنمية الفلاحية بشكل كبير في تغيير التوزيع التقليدي للأدوار وتقاسم المسؤوليات داخل الأسرة في وادي الصبايحية حيث لم يعد المنزل هو المكان الوحيد التي تقوم المرأة بالأنشطة، بل خرجت إلى الحقول والمصانع والمجمع. كما أصبح الزوج والأبناء يساعدون المرأة في القيام بالأعمال المنزلية، وأصبحت المرأة تساهم في مصاريف العائلة وفي تحسين أوضاعها المادية بعد أن كان الرجل هو المسؤول عن العمل خارج المنزل وتوفير المال والقوت اليومي للعائلة. فنتج عن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في المنطقة تغيير ثقافي وتبدل في طريقة تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة (حلواس غربال وشكري 2012 : 41).

أما في قرية عصيرة الشمالية، وبسبب خسارة الكثير من الأعمال والوظائف نتيجة الحصار الذي يفرضه الاحتلال والذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر، يقع على عاتق النساء خلق مجالات جديدة للعمل وبالتالي توفير الدخل، الذي يكون في أغلب الأحيان نصف دخل الأسرة، ورغم ذلك وفي معظم الأحيان، ينفرد ذكور الأسرة في أخذ القرارات التي تتعلق بمستقبل الأسرة (كتاب والرياحي 2012).

المابعة والتقييم

يتطلب تطوير المشروعات التنموية وزيادة فاعليتها لتحقيق الأهداف المنشودة وقدرتها على تلبية احتياجات أفراد المجتمع وجود تخطيط جيد ومبني على أسس علمية سليمة لضمان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف وإحداث التغييرات المرغوبة لتنمية وتطوير المجتمع، بما يتضمن ذلك من تنفيذ مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية عالية.

والتخطيط لعملية متابعة أنشطة المشروعات له أهميته من حيث ضمان سير الأنشطة في الإطار المخطط لها دون انحراف من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. ولإتمام إجراء عملية المتابعة الفعالة، يتوجب وجود نظام جيد لجمع وتدقيق البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة عن أنشطة المشروع ووصولها في التوقيت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الصائبة من مختلف المستويات الإدارية داخل المنظمة للمساعدة في حل المشكلات والتغلب على الصعوبات التي تعترض مسار تنفيذ أنشطة المشروعات بالسرعة والمعدلات المطلوبة.

وعملية التقييم لها أهميتها من حيث أنها تبين مدى تطابق التنفيذ الفعلي لأنشطة المشروع مع ما تم التخطيط له من أهداف، كذلك قياس الآثار الناتجة عن تنفيذ أنشطة المشروع على المجتمعات المستهدفة. وعملية التقييم تتم من خلال مقيمين خارجيين أو داخليين أو التقييم بالمشاركة وذلك على مختلف مراحل ومستويات المشروع من حيث أسلوب الإعداد والتجهيز للمشروع ، كيفية تقدير الاحتياجات المجتمعية ، تخطيط أنشطة المشروع ، أسلوب التطبيق والاستخدام .

الخصائص الدالة على واقع المرأة الريفية

البيئة المحافضة

تعيش المرأة الريفية في العالم العربي بشكل عام ضمن بيئة يغلب عليها طابع المحافظة، مع اختلاف درجة وسلوك المحافظة من بيئة إلى أخرى. ففي قضاء الخالدية في الأردن، تعيش الأسر ضمن بيوت دائمة ذات سور مرتفع حول البيت لضمان الخصوصية والاستقلالية ما أمكن، وحتى أن أشجار الزيتون وحظيرة الأغنام توجد ضمن السور، لتحصل الأسرة على احتياجاتها دون الحاجة إلى تجاوز حدود البيت المسموح بها في الأسرة (العوادة 2012 : 19).

وتعيش المرأة الريفية بوادي الصبايحية، ظروفًا صعبة وتواجه صعوبات وعقبات تحول دون تحقيق وتحسين مؤشرات التنمية. هذه الصعوبات والحوازج هي طبيعية وديمقراطية وسياسية وتشريعية وخاصة اقتصادية ذات طابع فلاحي أساسًا في علاقة مباشرة وغير مباشرة بالعوائق الاجتماعية والثقافية. فالفرق الواضح بين الخطط الوظيفية هو فارق يعود تفسيره إلى السياق القانوني لوضعية المرأة بمنطقة وادي الصبايحية حيث أن الإطار العرفي والعادات والتقاليد مازال يلعب دورًا واضحًا في مدى ملكية المرأة للأرض. في المقابل، تعود الإدارة الفعلية واليومية للمستغلة الفلاحية إلى المرأة. وهو أمر بارز من خلال مشاركتها الكمية والكيفية داخل المستغلة الفلاحية (حلواس غربال وشكري 2012 : 29).

الفقر وتدني مستوى الحياة

التنمية الريفية هي في الأساس استراتيجية تهدف للقضاء على الفقر وتحقيق مستوى أفضل للعيش في المناطق الريفية. وتعاني المناطق الثلاثة التي تم إجراء البحث فيها من انتشار الفقر حيث تعيش فيها العائلات تحت خط الفقر وتحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وبالتالي كانت أولوية المشاريع التنموية الاستجابة للاحتياجات الأساسية. ويزداد الوضع صعوبة بالنسبة إلى الأسر التي ترأسها نساء نتيجة لغياب الزوج أو نتيجة البطالة المرتفعة. ورغم أنه لم يتطرق إلى موضوع «تأنيث الفقر» في الأبحاث المتناولة، والذي يشير إلى انعدام تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة وإتاحة فرص أقل للمرأة، وبالتالي لم يتم تحليله، إلا أنه قائم ويظهر في بعض الإحصاءات الكمية. كما تظهر تجربة العمل الإنمائي أن التمايز في الفرص بين النساء والرجال يعتبر من العوامل الرئيسية التي تعيق التطور نحو الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في استئصال الفقر. ويمكن معاينة هذه

الحقيقة بشكل واضح في المناطق الريفية، حيث تشارك المرأة بشكل عام في الأعمال الإنتاجية، إلا أنها تفتقد القدرة على الوصول إلى الأصول الرئيسية التي تمكنها من لعب دورها بشكل فعال. وبسبب عدم التوازن هذا، نجد المرأة الريفية عرضة للفقر أكثر من الرجل (براتو).

وتشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أنه في عام 1997، كان الفقر بين الرجال أعلى منه بين النساء، وحصل التحول الدراماتيكي عام 2010 والذي شهد ارتفاعاً في معدلات الفقر بين الرجال والنساء. وكان نسبة الفقر بين النساء قد ارتفع خلال عام 2010 إلى ما يقارب 30%، بينما لم يتجاوز في عام 2009 نسبة 20.6% بين النساء. ولا تشير تقارير جهاز الإحصاء المركزي إلى الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الفقر بين النساء في المجتمع الفلسطيني.

وبلغت نسبة الفقر لقضاء الخالدية 39.4% (نسبة الفقر في الأردن 13.3%). وظهر من خلال التحليل كيف يؤثر الفقر سلباً على المرأة الريفية، حيث أن قلة الدخل وعدم توفر المال يؤثر بدوره على استمرارية عمل المرأة ويضعف من أثر عملية التنمية عليه لأن عدم وجود السيولة، يمنع النساء من شراء المواد اللازمة لسير المشروع (العواودة 2012 : 33).

وفي وادي الصبايحية، ارتبط الوضع المسكني بالوضع المعيشي للسكان وحالة الفقر المنتشرة والتي حددت من سعي النساء وراء تحسين ظروفهن السكنية، كما أكدت إحداهن حين صرحت «الفرد منا يحاول تحسين المسكن بالبناء والإصلاح... لكن ذلك دون فائدة، فالمشكلة تكمن في الافتقار للماء الصالح للشرب ومواطن الشغل وفي الفقر عموماً...». (حلواس غربال وشكري 2012 : 24). فبقيت المساكن دون المستوى الصحي المطلوب.

تمهيش الدور الاقتصادي للمرأة الريفية

تعاني النساء في الريف من عدم تقدير مساهمتهن الاقتصادية والاجتماعية. فرغم الأهمية الاستراتيجية التي تلعبها المرأة في ضمان بقاء المجتمعات الريفية، إلا أن جهودها وتضحياتها لا تلقى قيمتها الحقيقية وذلك بسبب آليات اقتصاد السوق الحر من ناحية، ونظم القيم داخل المجتمعات الريفية من ناحية أخرى. وتعيش النساء عزلة مجالية يمكن اعتبارها رمزا لعزلة المرأة والتي تتسم بانعدام التمثيل القانوني والمشاركة في المواطنة. كما أن المرأة تعاني من صعوبات في امتلاك الأرض حيث أن القواعد العرفية والتمثلات الاجتماعية قيدت المرأة الريفية من خلال تبعيتها للرجل (الأب، الزوج، الأخ).

وتؤدي هذه المعاناة إلى مأزق مركب يتم فصل على ذاته بعملية تهميش/ إخضاع. ففي الحالة التي تبحث فيها المرأة عن حقوق عملها ولا تجدها، فإنها تعاني من عملية تهميش، وكذلك الأمر بالنسبة إليها عندما لا يُسمح لها أصلاً بالبحث عن تلك الحقوق تحت ضغط «التابو» الاجتماعي، أو الأسري. وفي الحالة التي تجد فيها المرأة فرصة عمل غالباً ما لا تتحقق كامل حقوق عملها، أو أنها بالوقت نفسه ترضخ لحالة «نقص الحقوق» تحت ضغط الحاجة المادية، وضغط عوامل الدفع باتجاه التحرر من نفس «التابو»، وعوامل الحاجة لتكوين الشخصية الاجتماعية والنفسية. وفي هذه الحالة، فإنها تعاني من عملية إخضاع.

والملاحظة الأقوى والأكثر دلالة على «خطورة الوضع هو أن العديد من النساء قد احتوين «نكرانهن لذواتهن» معتبرات أن هذا هو الترتيب الطبيعي للأمور وهو مصير جميع النساء اللاتي يعشن في الريف. لذلك نجد أن الأسر الريفية التي تقودها امرأة هي من ضمن الأسر الأكثر هشاشة من بين الـ 1.4 مليار نسمة في العالم الذين يعيشون في حالات فقر مدقع في الدول النامية.

وبدأت في السنوات الأخيرة تبرز بوادر تغيير، حيث أثبتت المرأة الريفية بوادي الصبايحية رغبتها في الانضمام إلى المسار التنموي المستديم و القطع مع حالة «التهميش» لتصبح « ممثلة نشيطة» للتغيير الاجتماعي. فقررت نساء هذه المنطقة كسر العزلة والخروج من الظل بالانضمام إلى المجمع النسائي للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر أول هيكل من هذا النوع في تونس الريفية (حلواس غربال وشكري 2012 : 45).

فالتدقيق في بنية العلاقات الاجتماعية/الاقتصادية، في المجتمعات التي تم البحث فيها، تفسر لنا أسباب ذلك التهميش النوعي للمرأة في الحقل الاقتصادي، وأسباب ونتائج الخضوع الاقتصادي للمرأة، وهنا نؤكد أن القانون الوضعي يحمي (نظرياً) المرأة اقتصادياً ولا يميز بينها وبين الرجل، ولكن القانون الاجتماعي التاريخي الذي تحول تدريجياً إلى «نظام قيم»، والنتيجة عن تفاعل العلاقات الاجتماعية، هو الذي ينسف القانون الوضعي ويسود عليه، إضافة إلى أن ضعف الالتزام بالقانون وبخاصة في القطاع الخاص وعدم خضوع سوق العمل غير الرسمي إلى أية ضوابط قانونية يزيد من تعقيد هذه المشكلة.

حصول المرأة الريفية على الموارد الاقتصادية والتحكم بها

الحصول لغة تعني القدرة على استعمال موارد ما، والتحكم لغة تعني القدرة على تحديد واتخاذ القرارات، تحمل الواجبات/ المسؤوليات، التي تخص استعمال الموارد. ويكون

لتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والنساء أثراً مباشراً ومختلفاً على مستوى حصولهم على الموارد والتحكم فيها. وهناك سمات أساسية لتوزيع العمل على أساس النوع الاجتماعي منها (UNIFEM 2005) :

- ما تمنحه الثقافة من قيمة إلى الأدوار والمسؤوليات حسب إذا كانت تعتبر «رجالية» أو «نسائية»،
- الدرجات المختلفة للحصول على الموارد والتحكم بها، والتي تتجاوز الموارد المنزلية أو الاجتماعية،
- تتضمن الموارد في مجموعها تلك التي تكون ضرورية للبقاء، وتلك التي تخص ترقية وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية... للفرد (امرأة أو رجل) وبصفة عامة للجماعات والمجتمع،

وتعرّف سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية بأنها مدى إمكانية/ نفاذية المرأة في/ إلى الوصول إلى الثروات الاقتصادية المادية (أجور، قروض، رؤوس أموال، أرصدة نقدية في المصارف...) والثروات العينية (أراضي، عقارات، منشآت، وسائل نقل...)، ومدى قدرتها على التحكم بتلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة، ومدى تملكها للأدوات والوسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤمن لها تلك النفاذية، وذلك التحكم، وبهذا المعنى ترتبط السيطرة على الموارد الاقتصادية ببنية وهيكل الاقتصاد الكلي، وبالذات الدور الوظيفي للمرأة فيه، كما ترتبط أيضاً بالبنية القانونية والتشريعية الناظمة لشروط وظروف العمل والتملك، وترتبط بدرجة مماثلة بنظام القيم الاجتماعية السائد.

فعلى سبيل المثال قدرت نسبة الإناث اللاتي يملكن أراض في الأردن بنحو 4،9%، واللاتي يملكن شققاً سكنية بنحو 15،9% من إجمالي إناث ممن أعمارهن 15 سنة فأكثر. كذلك شكلت الإناث اللاتي يملكن حيازات زراعية نسبة ضئيلة تصل إلى 2،7%، نحو 76% منهن تقل نسبة المساحات التي يملكنها عن 20 دونماً (شتيوي 2008) (ريم الرجاء إضافة كم المساحة بالكم المربع).

لقد أفرز الخلل في بنية الاقتصاد في الدول العربية شروط سيطرة ضعيفة على الموارد الاقتصادية بالنسبة إلى المرأة، ولم يحقق لها عدالة في تلك السيطرة، وتم إقصاء المرأة عن إدارة موارد الاقتصاد، في الوقت الذي تستخدم هي ذاتها كعنصر في إدارة هذه الموارد. وكانت النتيجة الموضوعية لفقدان السيطرة على الموارد الاقتصادية هي إبعاد المرأة عن صنع القرار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، الأمر الذي أدى لإضعافها اقتصادياً.

ونتيجة لذلك فقدت المرأة مواقع القوة الاقتصادية، وتحوّلت إلى حالة منفعة/متأثرة في العملية الاقتصادية لا حالة فاعلة/مؤثرة فيها. وترتب عن فقدان سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية، بدرجة أساسية، انحرافاً في توزيع الدخل والعوائد الاقتصادية بينها وبين الرجال (انحراف في توزيع الأجور، والفوائد، والأرباح، والملكية...)، حيث بقيت المرأة في الاقتصاد السوري على سبيل المثال هي الأفقر، والأقل ملكية، والأقل مساهمة في النشاط الاقتصادي، والأكثر بطالة، مضافاً إليها الأعباء والأدوار الاجتماعية التقليدية الأخرى، وخاصة الدور الإنجابي.

ومن المرجح، أن يؤدي تطور فقدان سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية للوصول بها إلى حالة «حرمان» شبه مطلقة من هذه الموارد، أي أن فقدان السيطرة على الموارد الاقتصادية يوازي تماماً ما يمكن أن يسمى في أدبيات التنمية الاقتصادية بـ «التهميش الاقتصادي» للمرأة. ويمكن الاستدلال على التهميش الاقتصادي من الناحية النظرية العامة من خلال المؤشرات التالية⁽¹¹⁾:

1. انخفاض معدل المساهمة في معدل النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
2. انخفاض نصيب الفرد في القطاع الرأسمالي.
3. تركّز عمل الفرد في القطاع غير الرسمي وفي قطاع الخدمات.
4. الفصل المهني بين الرجال والنساء وإعطاء مهن أقل مكانة للنساء.
5. الفجوة النوعية في سوق العمل.
6. ارتفاع معدلات البطالة عند النساء بنسبة أعلى منها عند الذكور.

وتؤدي معرفة مدى سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية إلى تبين مدى التهميش التي تعانيه، حيث أن العلاقة بين السيطرة والتهميش هي علاقة عكسية، فكل انخفاض في مستوى السيطرة على الموارد الاقتصادية، يقابله زيادة في مستوى التهميش الاقتصادي للمرأة والعكس صحيح، وبالتالي فإنه يمكن فهم التهميش بدلالة فقدان أو ضعف السيطرة الاقتصادية.

وتستخدم غالبية النساء المبحوثات في قرية العصيرة الشمالية أراضي العائلة (الزوج أو العائلة الممتدة للزوج) التي تمتلك أراضي زراعية أو أنها تستأجر أراضي من فلاحين آخرين للعمل بها، علماً أن غالبية المبحوثات لا تمتلك أراضي زراعية خاصة بها، أو مسجلة باسمها. وأجابت غالبية المبحوثات بعدم ملكيتهن الخاصة لأراضي زراعية (سواء عبر الميراث أو الشراء المباشر، أو تسجيل الزوج لها). وبالتالي تساهم النساء في الزراعة في إطار العمل العائلي، وتشارك النساء بمختلف الأعمال في هذا الحقل من حراثة الأرض، الزراعة، إلى قطف الثمار وتخزينها وتحويلها. الخ (كتاب والرياحي 2012:).

11 - التمكن، تأليف أماني مسعود، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، مصر، سلسلة مفاهيم، العدد 22، السنة الثانية، أكتوبر 2006، صفحة 19.

وتقوم الكثير من النساء بالتخلي عن نصيبهن لصالح الذكور في عائلاتهن. ويكمن السبب الرئيسي الذي يمنع النساء من المطالبة بحقوقهن في حاجة النساء للدعم والحماية من العائلة ، حيث إن تخليها عن نصيبها من الميراث لإخوتها يؤكد روابطها مع القرابة العائلية كمصدر للتقوية. وإذا طالبت المرأة بنصيبها من الميراث، فإن هذه العلاقة تنقطع فوراً. فقدره المرأة الريفية المحدودة على تأمين وتوفير الأصول الرئيسية بشكل مستقل، تجعلها تتأثر بشكل سلبي نتيجة المتغيرات الجارية في الأسواق والمؤسسات الريفية (براتو).

ملكية وسائل الإنتاج

تعتبر ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال والسيطرة على الموارد من أهم المؤشرات الدالة على مكانة المرأة اجتماعياً وقوتها الاقتصادية. وبشكل عام، من الصعب إجراء تحديد دقيق لموقع المرأة من السيطرة والملكية بسبب عدم توفر البيانات الدقيقة ضمن معايير البحث.

ففي الأردن، لا يوجد أي سجلات أو بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاعين الخاص والعام المعنية بالموارد الطبيعية وملكية رأس المال ووسائل الإنتاج. والبيانات المتواجدة تظهر أن النساء في الأردن يملكن أقل من 20% من الماشية (شتيوي 2008).

وبالرغم من تشابه التجارب بين الحالات الثلاث، لا بد من التأكيد على حالة عصيرة الشمالية أين تعد مشكلة امتلاك الأراض في قرية عصيرة الشمالية، مشكلة معقدة، كباقي الأراض الفلسطينية وذلك بسبب أن الكثير من العائلات في القرية لا تملك أراض زراعية أو حتى مساكن لأنهم في الأساس أتوا إلى القرية من قرى أخرى اضطروا إلى هجرها بسبب العصابات الصهيونية منذ عام 1948.

ومن جهة أخرى، يقوم الاحتلال الصهيوني بمصادرة أراضي المزارعين. وبسبب ظاهرة الفقر، اضطرت البعض بيع أراضيهم للأغنياء. لذا تتمركز الأراضي الزراعية في يد العائلات الكبيرة فقط. والحالة الوحيدة التي تملك فيها النساء أراضي زراعية، في قرية عصيرة الشمالية، هي عند وفاة الزوج أو في الحالات التي يتم فيها توزيع الميراث (كتاب والرياحي 2012).

كما تعاني النساء في وادي الصبايحية من مشكلة الملكية نتيجة العادات، ونتيجة المشاكل المتعلقة بالقضايا العقارية وخصائصها التشريعية والمتمثلة بعدم وجود سندات عقارية معترف بها، بالإضافة إلى الهيمنة القبلية وهيمنة الملكية الجماعية (حلواس غربال وشكري 2012 : 18).

علاقة النساء الريفيات بالمؤسسات الحضرية

في وادي الصبايحية، لم يساعد الانتماء إلى المجمع النسائي للتنمية الريفية، والمشاركة في بعض النشاطات والانتفاع بالقروض وما يصاحب ذلك من اجتماعات ودورات تدريبية المرأة على عقد علاقات صداقة بينها وبين بقية النسوة. فقد رأت المستفيدات أن علاقتها بالمجمع هي علاقة منفعة، أي أنها حققت فقط «اندماجاً وظيفياً» أو هو «اندماج داخلي منغلق» حسب عبارة «فرانسيس لانديكر» في حين أن «الاندماج الاتصالي» يظهر مغيباً أو قل هو ضعيف لا يكاد الناظر يلامس ملامحه في الحياة اليومية لهؤلاء السكان (حلواس غربال وشكري 2012 : 49).

وفي قرية عصيرة الشمالية، كما في كافة أنحاء فلسطين المحتلة، ينتمي غالبية النساء إلى أحزاب سياسية مختلفة، وتساهم الجمعيات في الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات، كما تدفع مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء للمشاركة في الحياة العامة، بحيث أصبحن معروفات بشكل كبير في القرية (كتاب والرياحي 2012 :).

وفي قضاء الخالدية، ارتبط رضا المرأة الريفية عن المؤسسات بطبيعة العلاقة التي تربطها بالعاملات في تلك المؤسسات (المديرة، المعلمات، الموظفات) والتي تحكمها المنفعة المادية. كما يرتبط دور المؤسسات في حياة المرأة في قضاء الخالدية بمكان وجود المؤسسات. فتأثيرها يبدو أكثر وضوحاً على النساء القاطنات بالقرب من المؤسسات حيث أن ضعف المواصلات يعيق مشاركتهن وتفاعلهن بالمؤسسات البعيدة. في المقابل، أشار الرجال في مجموعات النقاش المركزة إلى أن دور مؤسسات المجتمع الحالي لم يصل إلى المستوى المقبول (العوادة 2012 : 55).

المرأة الريفية واتخاذ القرار

بالرغم من ارتفاع مكانة الأب في الأسرة على الصعيد التقليدي، فإن النظام الأبوي في العائلة العربية يتعرض لتحويلات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع وقيام العائلة النووية وعمل المرأة لقاء أجر، وانتشار التعليم بين النساء والهجرة. والسمة الأبوية للعائلة العربية المعاصرة هي إنها تمر بمرحلة انتقالية وتعرض للعديد من التغيرات وأن هناك درجة من الديمقراطية في العلاقات بين الزوج والزوجة، لاسيما في ما يتعلق بموضوع اتخاذ القرار وتربية الأبناء وتنظيم شؤون الأسرة. وتغير تبعاً لذلك وضع المرأة نتيجة لحصول تحول في البنية الاجتماعية والنظام العام وملكية وسائل الإنتاج وتوزيع العمل والمشاركة في الحياة العامة والعمل المنتج الذي تتقاضى عليه أجراً (بركات 2008).

وفي الأردن توصلت الدراسة إلى أن المرأة الريفية تتمتع بدور كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بذاتها، وأنها تشارك أحيانا في القرارات المتعلقة بأبنائها والأسرة بشكل عام، مع قلة مشاركتها في القرارات المتعلقة بالزوج. أما القرارات التي لا تشارك فيها الزوج، فهي تلك المتعلقة بزواجه من أخرى ودعوته لأصدقائه إلى جانب انخفاض دورها في مشاركة الزوج في القرارات الخاصة بإكمالته لتعليمه أو تحديده لمجال عمله أو لزياراته لأصدقائه، إلى جانب أن ضعف دور مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في الأسرة هو الدور المرتبط ببيع الأسرة لأي من ممتلكاتها كالعقار وغيره. (غبوش، 2005)، وذلك بوجود علاقة طردية قوية بين دخل المرأة ومكانتها داخل الأسرة. بمعنى أنه كلما زاد الدخل زادت مكانة المرأة والعكس صحيح. (سليم، 2001).

ونظرا لتدني المستوى الاقتصادي للأسر في قضاء الخالدية، وفي قرية عصيرة الشمالية وفي وادي الصبايحية، غالبا ما يتم استخدام العائد المادي للمشاريع التي تديرها النساء في توفير حاجات الأسرة، حتى أنه في معظم الحالات يكون الزوج هو المسؤول عن اتخاذ القرار في شأن الدخل التي تجنيه الزوجة (العوادة 2012 : 39).

وفي الأردن، تضمنت المبادرات والتدخلات التنموية المختلفة والمتنوعة في نشر ومحاولة ترسيخ مفهوم حقوق المرأة ومكوناته المختلفة، بشكل عام وفي قضاء الخالدية بشكل خاص. فتم تنظيم برامج تدريبية وحملات كسب التأييد والمناصرة لترسيخ الحقوق وترجمتها على أرض الواقع للجميع... إلا أن فئة من النساء المبحوثات أشرن إلى أن الغالبية من النساء في قضاء الخالدية، لم يحصلن على حقوقهن كاملة وخاصة في قضايا الميراث والمشاركة في صنع القرار، وعدم معرفتهن أساساً بحقوقهن، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المالية.

وأكدت فئة أخرى في المقابل بأن «النساء قد حصلن على كافة حقوقهن وذلك ليس من منظور أن تأخذ المرأة حقها كالرجل بل من منظور المقارنة بين أوضاع المرأة في السابق وعنهما في الوقت الحالي» (العوادة 2012 : 61). وضمن الأسرة، تتمحور عملية التشاور واتخاذ القرارات بشكل عام وقرارات الإنفاق بشكل خاص حول الرجل.

وفي هذا الصدد، ساعد المجمع النسائي للتنمية الفلاحية في وادي الصباحية مشاركة المرأة في صنع القرار الذي كان من مشمولات الرجل. وهو ما أدى بدوره إلى تغيير في طبيعة العلاقة الزوجية التي كانت تقوم على الأمر والطاعة بين الزوجين إلى علاقة تقوم على التفاهم المتبادل واعتماد أسلوب الحوار والنقاش.

لكن الرجل الذي كان يتمتع بالسلطة المطلقة لن يتخلى عن مكانته الاجتماعية التي كان يتمتع بها وعن الدور الموكل إليه من قبل منظومة الأخلاق والمعايير التي تعطيه الأهمية في اتخاذ القرارات عوضاً عن زوجته وأبنائه وتقرير مصير الأسرة. وهو لن يسمح بالتالي للزوجة مشاركتها مكانته في رئاسة العائلة. لذلك نجد يقبل مناقشة زوجته والتحاوّر معها في ما يخص شؤون الأسرة والأبناء واختيار القرار الأنسب ومصحة العائلة، لكن اتخاذ القرار يبقى بيد الرجل خاصة في الأمور الهامة في حين تنفرد المرأة باتخاذ القرار في الأمور البسيطة وخاصة المتعلقة بشؤون المنزل كإجراء بعض اللوازم أو الملابس أو بعض الآلات المنزلية غير باهظة الثمن (حلواس غربال وشكري 2012).

من جهة أخرى، وأمام غياب الرجل، تجد المرأة الريفية بوادي الصبايحية نفسها في وضع المسؤولية، إذ عليها إدارة المستغلة الفلاحية العائلية واتخاذ قرارات في الغرض والقيام بنشاطات قد تكون، في السابق، حكراً على الرجل. لكن، من منظور آخر، تتوفر للمرأة فرصة لإثبات ذاتها وقدرتها على نيابة الرجل (حلواس غربال وشكري 2012 : 37).

وفي قرية عصيرة الشمالية، زادت نسبة مشاركة النساء اللواتي حصلن على قروض في الأمور المالية التي تخص الأسرة، ولكن لم ينعكس ذلك على قدرتهن على شراء أصول جديدة سواء كانت أراض أو بيوت، أو حتى أثاث جديد، كما أشارت 57 % من النساء إلى إنهن أصبحن فعالات أكثر في القضايا الاجتماعية التي تخص الأسرة (كتاب والرياحي 2012).

وبالرغم من الدخل الذي يوفره المشروع، إلا إن النساء يعتبرن أن الزوج هو المعيل الأساسي للأسرة. كما اعتبرت بالنساء اللواتي يحصلن على دخل منتظم من المشروع أن مساهمتهن في الأسرة تشكل دعماً مهماً لسداد احتياجات أفراد الأسرة والاحتياجات الخاصة بهن. لكن ذلك يكون فقط في وضعية المشاريع الإنتاجية الناجحة. ويندرج بذلك الدخل المحقق من المشاريع التي تملكها النساء ضمن نطاق سداد الاحتياجات وفي غالب الحالات يكون للزوج حق التقرير في كيفية إنفاقه، وفرض أن يتم الصرف على حاجيات المنزل قبل الحاجيات الخاصة للمرأة. ويقر العديد من الرجال بمساهمة النساء في سداد احتياجات الأسرة وأنهن أصبحن يتحملن المسؤولية في هذا الإطار، بالرغم من الانتقاد على نوعية المشاريع وعدم تنوعها، إضافة إلى محدودية الدخل الذي توفره تلك المشاريع. وترى النساء أن الدخل المتواضع للمشروع غير مهم، فهن لا يتطلعن إلى الربح السريع أو الكبير. وغالباً ما يشكل المشروع بالنسبة إليهن أول عمل يتقاضين عليه أجراً، وأول تفاعل مباشر مع المجتمع، فعمل المرأة في إطار إحداث تحولات اقتصادية مازال في بدايته.

الآثار الإيجابية للمشاريع التنموية

يتلخص أهم أثر إيجابي حققته المشاريع التنموية التي استهدفت النساء في المناطق الثلاثة في شعور بعضهن بوضعهم الاجتماعي الثانوي والعمل على تحسين هذه المكانة. فظهرت أهمية المشاريع التنموية التي تم بحثها في التقارير الثلاثة بأنها تجاوزت مسألة التمكين الاقتصادي من مجرد كسب المال لتشمل معنى أوسع، يتضمن التمكين الاقتصادي والاجتماعي معاً، وتنمية القدرات الذاتية، والثقة بالقدرة على إحداث تغيير اجتماعي وثقافي في المجتمع المحلي. فرغم أن في معظم الحالات اعتبرت أن العمل التنموي للنساء مازال في بداياته، إلا أنه من الممكن استنتاج النقاط التالية للآثار الإيجابية للمشاريع التنموية التي تستهدف المرأة الريفية، وأهم التغيرات التي حصلت لهن كما ظهرت في الأبحاث الثلاثة :

تحسين في المستوى المعيشي

ساعدت المشاريع التنموية المرأة الريفية بشكل أساسي على تعزيز قدراتها المالية والذي بدوره ساهم في تعزيز قدرتها على توفير متطلبات أسرتها المختلفة، مما أثر بدوره نسبياً في تحسين مستوى ونوعية الحياة التي تعيشها المرأة. كما عززت مساهمات المرأة في الإنفاق على الأسرة من دورها في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنفاق في الأسرة والذي ساهم بدوره في تعزيز قيمة ومكانة المرأة أسرياً ومجتمعياً. وتجلى ذلك من خلال قدرة النساء على إدارة مشاريعهن الصغيرة من خلال الآليات التي اتبعتها في المحافظة على ديمومتها بما في ذلك، مراعاة حاجة المجتمع المحلي واستقطاب البضاعة التي تتلاءم مع هذه الحاجات، وتجلى ذلك أيضاً في بناء القدرة في المحافظة على رأس مال المشروع والادخار وتوفير البضاعة باستمرار.

وأكدت إحدى المبحوثات على الآثار الاقتصادية للمشروع على حياتها وحياة أسرتها وعلاقتها بزوجها من خلال مساهمتها في تسديد المستحقات المالية المترتبة عليها بقولها : « توقفت عن الاستدانة من الناس، وتوقف الناس من النظر لي نظرة شفقة وأصبحت قادرة على تأدية الالتزامات نحو الجيران والأهل وأشاركهم في المناسبات وأجالهم واشترت قطعة أرض ولم يبق من ثمنها سوى (1500 دينار والذي يعادل تقريباً 2250 دولاراً). حتى أسجلها باسمي». كما عبر بعض المبحوثين من الذكور عن الآثار التي تركها المشروع على الأسرة في المجال الاقتصادي بقوله : « ابني تعلم العمل من أمه وأصبح لدينا تماسك أسري ونساعد بعضنا البعض من خلال المشروع (العواودة 2012 : 32).

تحسين في العلاقات الاجتماعية

أدى تحسين المستوى الاقتصادي في العائلة نتيجة قيام المرأة بمشاريع مولدة للدخل إلى تحسين العلاقة بين أفراد الأسرة، حتى ولو كان العائد المالي محدود. وتقول إحدى المستجوبات في هذا الصدد «لم أحصل على مردود مادي ولكن شعرت بقوة شخصيتي وأحسست براحة وأصحت أعرف كيفية التعامل مع الناس...»، إلا أنه ومن ناحية أخرى برز بعض حالات استغلال للنساء وممارسة «عنف اقتصادي» ضدهم، حيث ذكرت إحدى السيدات: «حقق لي مردودا ماديا جيدا وتحسنت نفسي ووضعي الاجتماعي وعلاقتي مع زوجي أصبحت أفضل حتى إنني أصبحت أساهم في مصروف بيته الثاني...» والواضح أن هذه السيدة لم تشعر بأنه يتم استغلالها اقتصاديا (العوادة 2012 : 30).

وبدا واضحا تنوع الآثار الاجتماعية التي تركها المشروع الذي أنشأته المبحوثات سواء أكانت هذه الآثار على أسرة المبحوثة أم على المبحوثة نفسها وشخصيتها. وشكلت الجرأة وقوة الشخصية والقدرة على التواصل مع الآخرين من بين هذه الآثار. وكثيرا ما رددت المبحوثات «إلى الآن لم أحصل على مردود مادي ولكن شعرت بقوة شخصيتي وأحسست براحة وأصحت أعرف كيفية التعامل مع الناس». (العوادة 2012 : 32). فقد ساهمت المؤسسات في دعم ثقة المرأة بذاتها وتقوية شخصيتها واحترام كيانها كامرأة من خلال المحاضرات التوعوية والتثقيفية؛ والتركيز على العلاقات الاجتماعية مع العملاء وتوظيف هذه العلاقات في استقطاب الزبائن وتحريك عملية البيع؛ وهي تعد آليات ضمان استدامة مشاريعهن من وجهة نظرهن الخاصة؛ (الأردن).

كما أبدت النساء المبحوثات في قرية عصيرة الشمالية رضا كبيرا عن كونهن يمتلكن مشاريعهن الخاصة والتي ساعدت على إحداث اختلافات على حياتهن على صعيد الأسرة والمجتمع. حيث أصبحت مشاركات بشكل كبير في الحياة العامة من جهة، وأصبحت معروفات في القرية (كتاب والرياحي 2012 : 13).

كما ظهر الأثر الإيجابي من انتماء النساء إلى الجمعيات باكتسابهن مهارات جديدة وكشف المهارات التي يمتلكنها. ففي قرية عصيرة الشمالية، سجلت إحدى السيدات في دورة لتعلم مهنة جديدة: «...وعندما أخذت الدورة ولاحظ الاتحاد النسائي عملي ونشاطي، عرض علي أن أعمل معهم كمديرة للاتحاد في عصيرة الشمالية...» (كتاب والرياحي 2012 : 66). فمعظم الفاعلين التنمويين اليوم لا يفصلون بين التمكين الاقتصادي، كحاجة ملحة من أجل محاربة الفقر وتأمين سبل العيش، وضرورة التخفيف من التمييز الذي يضع النساء في مرتبة دونية مقارنة بالرجل، والحاجة إلى القضاء على هذا النوع من العلاقات الاجتماعية لضمان استمرارية

واستدامة التنمية. فالتمكين الاقتصادي، إذا لم يتم ربطه بالتمكين الاجتماعي والسياسي، لا يمكن أن يكون فعالاً في إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة والمجتمع، بل يشكل مدخلاً له (كتاب والرياحي 2012 : 7).

خطوة نحو التغيير في بعض العادات والتقاليد

على الرغم من غياب الرجل، فإن الريفيات أقبلن على المشاريع التنموية المقترحة عليهن من طرف المجتمع وذلك بدافع المساهمة في تحسين عيشهن. واتبع المجتمع، على هذا المستوى، استراتيجية المراحل لإدماج المرأة في المسار التنموي (حلواس غربال وشكري 2012 : 30). وحققت المشاريع إمكانية أكبر للمرأة للحركة والخروج من المنزل للعمل، لم تكن لتقدم عليها منذ زمن قريب كما تعبر عن ذلك إحدى المستجوبات من قرية عصرية الشمالية بقولها «في البداية كنت لا أستطيع أن أتحرك بدون زوجي للخروج لأي مكان، لكن الآن أستطيع التحرك وتلبية احتياجاتي...» (كتاب والرياحي 2012 : 66).

تحسين على المستوى الشخصي

حققت المشاريع للمرأة على المستوى الشخصي توازناً وإثراءً تمثل بالخصوص في بناء الذات، الاستقلالية، قدرة على تحديد الاحتياجات، التمكين على الصعيد الذاتي، بناء الشخصية. وبمعنى آخر ساعدت المشاريع النساء على النهوض بأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، وعززت شعورهن بالانتماء؛ والنظرة إلى المشاريع الإنتاجية التي أنشأها على أنها ملكيتهن، وبالتالي فهن متحكّمات فيها أكثر، مقارنة مع العمل الزراعي الذي ينظر إليه على أنه ضمن مشاركة النساء في العمل العائلي غير مدفوع الأجر، كما لا يتيح لها المشاركة في الحياة العامة... فنظرة النساء لأنفسهن أصبحت أفضل بسبب شعور المرأة أنها تحقق ذاتها...» (الكاتب والرياحي 2012 : 16)

العوائق والتحديات

مما سبق الإشارة إليه نستنتج أنه مازال ينقص المرأة الريفية الكثير من الإمكانيات لكي تصبح واعية بالأساليب والطرق الرشيدة والملائمة لاستدامة التنمية. فهن ما زلن يواجهن معوقات تحول دون اطلاعهن على ما يستجد من الأمور والحصول على إيضاحات حول النشاط البيئي وكيفية تحقيق تنمية مستدامة. وتأكيداً على دور المرأة الهام في هذا المجال، جاء في عدة تقارير تنموية أن الاعتماد على المرأة في البرامج التنموية يمثل إحدى قواعد التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة التي تساهم في مكافحة الفقر والجهل وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي نفس السياق، أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن تمكين المرأة يمثل إحدى النواقص في البنية المؤسسية التي من شأنها أن تعوق بناء التنمية الإنسانية، وأن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة هي تنمية معرضة للخطر. وتأتي الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة في تمكين المرأة حسب مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما بين التقرير أن تخطي أزمة التنمية البشرية في المنطقة العربية في الوضع الراهن يفرض اعتبار تمكين المرأة كقاعدة مؤسسية ضمن قواعد إعادة تأسيس المجتمعات العربية⁽¹²⁾. ويمكن تلخيص أهم المعوقات كما وردت في الأبحاث الثلاثة في بما يلي :

غياب آليات ومؤسسات ناجعة تنظم عملية الاستفادة من المشاريع التنموية

تتلخص مشكلة التنمية الريفية في قلة التخطيط على المستوى المركزي، وضعف التنسيق بين المكونات الأساسية لمجتمع العمل الأهلي والقطاع الخاص والحكومة. وعادة ما يكون الريف مستهدفاً من التنمية وليس مشاركاً فيها، ويعاني بالتالي من هجرة الكفاءات وضعف المؤسسات القاعدية⁽¹³⁾. ففي قضاء الخالدية، هناك غياب لاستراتيجية وخطة عمل متكاملة حول التمكين الاقتصادي من قبل الدولة مع غياب القوانين الداعمة (العوادة 2012 : 37).

وفي وادي الصبائية، ليس للنساء علاقة قوية بالمؤسسات لأنه في الأساس لا يوجد أي مؤسسات حكومية لاستخراج الوثائق المطلوبة، ويضطر السكان إلى التنقل إلى زغوان لاستخراج المضامين وقضاء أمورهم العالقة. كما ظهرت مشكلة «المحسوبة» في تمويل المشاريع.

12 - دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، م. نعيمة ركباني، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 14 مارس 2011، <http://www.4geography.com/vb/showthreadphp?t=7812>

13 - منجد أبو جيش، مدير دائرة الضغط والمناصرة في الإغاثة الزراعية والتي تدير برامج إقراض لمشاريع إنتاجية تستهدف النساء

ورغم ذلك يعد الوضع أفضل نسبياً في وادي الصبايحية من بقية المناطق المغطاة بالبحث بفضل وجود المجمع النسائي للتنمية الفلاحية والذي ساهم في تمكين المرأة، ليس من الناحية الاقتصادية فقط، وإنما أيضاً من الناحية الاجتماعية وتنمية قدراتها الذاتية، وذلك من خلال إعطاء القروض وتوفير مورد رزق، التكوين والإرشاد، التوعية والتحسيس في ذات الوقت. لكن المجمع لا يعوض المؤسسات وهي محدودة في وادي الصبايحية وتقتصر على المجمع والمستوصف. فهناك شبه غياب للمؤسسات الصحية والتعليمية والإدارية مما يتجلى بشعور النساء في الريف بالاستبعاد وإنها منسية ومهمشة (حلواس غربال وشكري 2012 : 51).

وفي قرية عصيرة الشمالية، ورغم الدراسات العالمية التي تشير إلى نجاح المشاريع الانتاجية التعاونية كأفضل التطبيقات، برز أن المشاريع الفردية هي الأكثر نجاحاً إلى حد الآن، لأن الثقافة المجتمعية قائمة على الفردية أكثر، ويواجه العمل الجماعي مشاكل في الإدارة والمتابعة، أي أنه بحاجة إلى الكثير من الجهد حتى يتم تعزيز ثقافة التعاون (كتاب والرياحي 2012).

صعوبة التعامل مع الإجراءات الإدارية

عبرت العديد من النساء، خاصة في قرية عصيرة الشمالية عن صعوبة، وأحياناً استحالة، استخراج التراخيص التجارية. كما أكدت أخريات في قرية عصيرة الشمالية ووادي الصبايحية عدم وجود حماية تشريعية أو مؤسساتية تدافع عن حقوق النساء صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أنه لا يوجد أي مؤسسات تعليمية تساعد على خلق أجيال مؤهلة قادرة على تأسيس مشاريع تجارية ناجحة، ولا تعاون مع القطاع الخاص يذكر، خاصة غرف التجارة والصناعة (كتاب والرياحي 2012).

وفي فلسطين المحتلة، تقع عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على عاتق المؤسسات الأهلية الفلسطينية وذلك بسبب غياب صندوق خاص للتنمية الريفية. كما تحجم البنوك العامة في فلسطين عن تمويل المشروعات الصغيرة المتعلقة بالتنمية الريفية، وذلك عبر فرض معايير وإجراءات معقدة يستحيل على النساء تلبيتها. فهناك الحاجة إلى مزيد من التأطير في ما يتعلق بفهم آليات خلاص القروض، وهذا يساعد أيضاً على تفادي النزاعات التي قد تؤثر سلباً على اللحمة الاجتماعية وبالتالي يعطل مسار التنمية المحلية (كتاب والرياحي 2012).

ودخلت الكثير من النساء في سلسلة غير منتهية من ورشات العمل حول الحقوق الاجتماعية والقانونية، دون أن تبرز النتائج الحقيقية لتلك التدخلات في حياة النساء العامة. وتحاجج العديد

من المؤسسات الأهلية الفلسطينية بصورة منطقية إن عملية التغير الاجتماعي لا يمكن قياسه خلال فترة قصيرة نسبيا. لكن بشكل عام، فإنه غالبا ما جرى التركيز بشكل كبير على الحقوق كموضوع منفصل عن الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والسياسية.

فمن الصعب أن نتحدث عن حقوق المرأة في سياق يتم فيه خرق لحقوق الإنسان بشكل كامل من قبل الاحتلال، وهي إشكالية أخرى وقعت فيها العديد من المجموعات النسوية والمؤسسات الحقوقية. ولقد أكدت العديد من النسوة أنهن يجدن صعوبة في القيام بأبسط الأعمال الإدارية كاستخراج وثيقة ما أو الإمضاء، إلى غير ذلك من النشاطات التي تستوجب حدًا أدنى من التكوين (كاتب والرياحي 2012).

وتكمن المشاكل الإضافية المتعلقة بالقضايا العقارية وخصائصها التشريعية في عدم وجود سندات عقارية معترف بها وبالتالي صعوبة الحصول على قروض بنكية، بالإضافة إلى الهيمنة القبلية وهيمنة الملكية الجماعية. (حلواس غربال وشكري 2012 : 18).

ضعف البنية التحتية والخدمات

يؤدي ضعف البنية التحتية إلى محدودية وندرة فرص النشاط في الوسط الريفي، مما يترتب عنه عدم اقتحام المرأة الميدان الاقتصادي. ففي قرية عصيرة الشمالية، تعاني الأسر الفلسطينية الكثير من الصعوبات نتيجة سياسة الاحتلال القائمة على خنق الاقتصاد الفلسطيني، والتحكم في مصادر المياه الذي يؤدي إلى فقدان الفلاحات والفلاحين الفلسطينيين لمصدر رزقهم، ونهب ومصادرة أراضيهم الزراعية لصالح بناء مجمعات استيطانية للمستوطنين الجدد (كاتب والرياحي 2012). وحتى في حال توفر الخدمات، فإنها غالبا ما تكون صعبة المنال لارتفاع تكلفتها ولعدم كفايتها لأسباب سياسية مرتبطة بشكل أساسي في تحكم ووجود الاحتلال الذي يسيطر على الخدمات، ويبيعها بتكلفة عالية للفلسطينيين وبكميات محدودة جدا، خاصة المياه والكهرباء.

فرغم أن الإنترنت ضروري لخدمة المشاريع والبحث عن معلومات جديدة تفيد عملهم، في قرية عصيرة الشمالية، إلا أن توفير هاتف أرضي مكلف جدا، وبالتالي تلجأ النساء إلى استخدام الإنترنت في إطار الجمعية التي هن عضوات فيها... كما تقع قرية عصيرة الشمالية في مناطق «ج» حسب تصنيف سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وهي المناطق التي تحتاج إلى إذن وموافقة من سلطة الاحتلال للعمل على تطوير البنى التحتية فيها (كاتب والرياحي 2012 : 34).

عوائق اجتماعية

تقر معظم السيدات في الأبحاث الثلاث أنه إذا لم يوافقها أحد أفراد الأسرة من الذكور على إقامة المشروع، فمن الصعب أن تبدأ بمفردها. ففي قضاء الخالدية تبين أن (11) سيدة من إجمالي المبحوثات قد دعمهن أزواجهن مقارنة بـ(17) سيدة اللائي أكدن على أن أسرهن من (أب، أم، أخ، وحتى الأخت) قد كانوا من الداعمين الرئيسيين لهن في مشروعهن الصغير. كما أكدن أن الموروث الاجتماعي التقليدي، لا يزال يشكل العائق الأهم في مسيرة المرأة الريفية للوصول إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وظهر من خلال المقابلات أن الرجال ميالين أكثر للحديث عن المشاريع في إطار العمل الاقتصادي والدخل أكثر من إبراز التحولات الاجتماعية الأخرى، والتي تلمسها وتعيشها النساء. ويقرون من ناحية أخرى، بأن التحولات الاجتماعية، وإن كانت عملية تراكمية للعديد من الظروف تحتاج إلى الكثير من الوقت إلا أنها قد بدأت تحدث. ويرى العديد من الرجال أن دور المرأة في المنزل قد تغير فعلا عما كان عليه الحال في السابق، بدءاً من انتقال المرأة من معتمدة مالياً على الزوج إلى مساهمة رئيسية في سد احتياجات الأسرة. ويقر الرجال المشاركون في المقابلات الفردية والمجموعة المركزة بذلك، مع الكثير من التحفظات والتركيز على علاقة المرأة بالرجل ومكانتها في المنزل، والدور المركزي للرجل في الأسرة ومكانته العليا.

وفي قرية عصيرة الشمالية، مازال العائق الأهم في مسيرة المرأة الريفية يتمثل في الوصول إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وترى النساء أنه لتعزيز دورهن في الحياة السياسية، يجب التخلص من النظرة السلبية للمجتمع والرجال تجاههن. فالرجال يشددون على أن عمل المرأة لا يعني التقليل من قيمة سيطرة الرجل على العائلة، وظهر بقوة الخطاب الذكوري الذي أكد على هذه المسألة. فرغم الاعتراف بأن العمل هو حق للمرأة، إلا أنهم أكدوا على أنه يمكن من خلال العمل الذي تقوم به النساء، ابتزاز الرجل على المكانة التاريخية له في الأسرة والمتوارثة في المجتمع الشرقي.

ولئن أبدى الرجال بشكل عام رضا عن اندماج النساء في مشاريع التنمية، لكن هذا لم يجعل منها مساهمات رئيسيات في التقرير في شؤون الأسرة. وكلما زاد المردود المالي للنساء، يصبح الرجال أكثر إيجابية اتجاه عمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وحتى الانتساب إلى الجمعيات داخل وخارج القرية (كتاب والرياحي 2012). ويعد الاضطهاد الاجتماعي الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية أكثر تعقيداً. فبالإضافة إلى الاضطهاد الاجتماعي من قبل النظام الأبوي الذي يهيمن

على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأهمها العائلة والتي تتميز في بنية أبوية وهرمية النساء فيها في أسفل الهرم الاجتماعي، تواجه المرأة في قرية العصرة، اضطهاداً قومياً بسبب رزوحها تحت الاحتلال مثلها مثل الرجل، إلا أن آثار الاحتلال يختلف واقعها على المرأة من حيث آثاره الاجتماعية (كتاب والرياحي 2012 : 10).

فدخول المرأة الريفية إلى عالم العمل لم يغير كلياً في البنى الاجتماعية، وخاصة في دور الرجال الذين يصرون على أنهم : « لم يفقدوا أدوارهم كمقررين وحيدين أحياناً في مستقبل الأسرة، وذلك رغم المساهمة الكبيرة للنساء في الدخل والذي قد يصل إلى المساهمة بنصف مصاريف المنزل أحياناً (كتاب والرياحي 2012 : 11-12).

صعوبة التنقل والوصول إلى السوق

من ضمن معاناة المرأة الريفية لترويج منتوجها هي المعاناة في التنقل والوصول إلى الأسواق واستغلال الرجل الوسيط بسبب عدم معرفتهم بالسوق. ففي وادي الصبايحية، تحتل مصاريف التنقل المركز الرابع من بين جملة المصاريف التي يتم إنفاقها ضمن الاحتياجات الأساسية للعائلة، أو ما نسبته 18،66 %، وذلك بسبب ضعف البنى التحتية وغياب وسائل النقل (حلواس غربال وشكري 2012 : 26).

كما أشارت المبحوثات في قضاء الخالدية كيف أن قلة الخدمات وخاصة المواصلات تحول دون تمتع المرأة الريفية بحرية الحركة والتنقل، رغم أن 25 من بين 40 مستجوبة عبرن عن التمتع بحرية الحركة والتنقل، مما يحول دون ممارستها لأوجه حياتها المختلفة. وفي قرية عصيرة الشمالية أشارت الكثير من النساء كيف أن معوقات التسويق وتحسين نوعية الإنتاج مازالت تحول دون نجاح مشروعاتهن (العوادة 2012 : 45).

زيادة الأعباء على المرأة

إن وجود النساء ضمن مشاريع إنتاجية خارج المنزل يضيف أعباء جديدة على النساء. وتنسى النساء أنفسها في كثير من الاوقات ولا تفكر إلا بأطفالها وزوجها فترهق صحياً ونفسياً، وهذا ما بينته الكثير من الدراسات (معهد دراسات المرأة، 2010). فالى جانب العمل في المشروع، استمرت النساء على نفس تقسيم العمل السابق، حيث بقي العمل المنزلي من مسؤولية النساء بشكل أساسي، وبعض المساهمات للرجال في هذا الإطار. لكن هؤلاء ما زالوا يعتقدون بشكل

كبير أن العمل المنزلي هو مسؤولية المرأة وحدها، وأن ما يقدموه في هذا الإطار، يندرج فقط ضمن مساعدة زوجاتهم، وليس تبني سياسة جديدة أو إدخال أدوار جديدة للرجال والتي تتضمن الأعمال المنزلية. هذا بالإضافة إلى تركيزهم على دورهم كمعيلين أساسيين للأسرة.

وتواجه النساء هذا الوضع القائم على ازدواجية عمل المرأة في البيت في كل المجالات تقريبا، وبالتالي لا يمكن اعتبارها سمة خاصة للعاملات في مجال المشاريع التنموية الصغيرة. وتعد حالة النساء صاحبات المشاريع التنموية الصغيرة أفضل قليلا نظراً لأن عملهن غالباً ما يقع ضمن نطاق المنزل. وهذا يفسر لماذا اعتبرت بعض النساء القرض نقمة وليس منفعة. فهو يترتب عليه المزيد من العبء، كما أنه في كثير من الأحيان يستنفذ دخل الأسرة، إضافة إلى الدخل الذي يجنيه من المشروع. ويتحول القرض إلى عبء اقتصادي جديد إذا ما فشل المشروع واضطرت الأسرة إلى تسديد الديون المترتبة عن ذلك، لأنه في غالب الأحيان لا تتوفر خطة «إنقاذ».

تدني المهارات التي تمتلكها المرأة الريفية

تمخض عن حالة عدم اندماج المرأة الريفية في محيطها واستمرار حالة الفقر والخصاصة، العديد من المشاكل التي تهدد مسار التنمية المحلية في منطقة وادي الصبايحية. ولعل من أهمها عدم التناغم الثقافي لمشاريع التنمية والذي يعكس عدم تطابق مشاريع التنمية المقترحة لنساء الجهة مع قدراتهن أو رؤيتهن لماهية المشروع التنموي مما خلق « صراعا فكريا » بين المؤسسة التنموية كعمول والمستفيدات، وهو ما من شأنه أن يطرح إشكالية أساسية تخص ماهية بعث المجتمع النسائي للتنمية الفلاحية بوادي الصبايحية (حلواس غربال وشكري 2012 : 48).

ففي قرية عصيرة الشمالية، اعتمدت المؤسسات الأهلية آلية المشاركة في تحديد نوعية المشاريع التي ترغب النساء العمل بها، والتي لا تحمل أي نوع من المخاطرة. وبالتالي لجأت النساء الى طلب المشاريع التي لهن خبرة سابقة فيها أو تلك التي لا تحتاج إلى الكثير من المهارات تحديدا إذا اخذنا بعين الاعتبار أن النساء اللواتي استفدن من تلك المشروعات هن بشكل أساسي من ربوات البيوت (كتاب والرياحي 2012 :).

وبينما نلاحظ وجود مجال واسع للإنتاج الزراعي، وبالتالي للمشاريع التنموية القائمة على الزراعة في كل من وادي الصبايحية وقضاء الخالدية، إلا أن الزراعة لم تعد النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان قرية عصيرة الشمالية، وباقي الريف الفلسطيني، نظراً لعدم رغبة الممولين وتغاضيهم عن الزراعة حتى لا يغضبوا سلطات الاحتلال الصهيوني (كتاب والرياحي 2012).

تدني مستوى التعليم

أظهرت الأبحاث وجود ترابط عضوي بين التعليم والتنمية، مروراً بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي. فالتعليم أحد أهم العوامل الداعمة لعملية التمكين الموجهة للمرأة بشكل عام وفي المجالات كافة... إلا أن تدني المستوى التعليمي للمرأة الريفية في الأردن هو أحد أهم العوامل التي تعوق المرأة الريفية الأردنية (العواودة ص 21). وبشكل عام تعاني المرأة الريفية في المناطق الثلاثة التي أنجز فيها البحث، من ضحالة التحصيل العلمي الذي لا يتجاوز التعليم الابتدائي، وارتفاع نسبة الأمية، وغياب برامج محو الأمية من شأنه أن يكثف عرقلة التنمية ونجاح المشاريع الصغرى.

ففي قرية عصيرة الشمالية، أظهر البحث أن الغالبية من النساء اللواتي استفدن من مشاريع التنمية هن ربوات البيوت المتزوجات اللواتي لا يملكن الشهادة الجامعية الأولى أو الدبلوم، وبالتالي يلجأن إلى المشاريع التنموية لأنه من الصعب الحصول على وظيفة في القطاع العام أو الخاص. ووجدن أن العمل في إطار هذه المشاريع يشكل فرصة لدخول إضافي وللنفاذ للعمل. وكون 36% من النساء الحاصلات على شهادة الدبلوم والبكالوريوس يعملن في مجال المشاريع الصغيرة، فإن ذلك يعني عدم حصولهن على وظائف ومجالات عمل تتلاءم وتخصصاتهن العلمية (كتاب والرياحي 2012 : 40).

أما في قضاء الخالدية، وبالنظر في نوعية التعليم التي «يسمح» للمرأة الحصول عليه من منظور النوع الاجتماعي، فقد غلب طابع التعليم الأساسي والأولي على من حصلن على مستوى تعليمي (العواودة 2012 : 22).

وفي وادي الصبايحية، فقد تم تحديد الأمية على أنها العتبة الأولى للمرأة الريفية، وتبين أن غالبية النساء يعانين من ضحالة التحصيل العلمي، وإن وجد التعليم، فهو لا يتجاوز التعليم الابتدائي وفي سنواته الأولى فقط (حلواس غربال وشكري 2012 : 21). ويصبح التعليم بالنسبة إلى صاحبات المشاريع التنموية من الاحتياجات العملية الضرورية للحياة اليومية... (حلواس غربال وشكري 2012 : 36).

العلاقة بالأسرة وحجم الأسرة

مازالت معظم الأسر الريفية تنتمي إلى العائلات الأبوية التقليدية والممتدة (بركات 2008) والتي تمتاز بوجود ثلاث أجيال معاً: الأجداد، والأبناء المتزوجين وزوجاتهم، والأحفاد. ويعتبر الجد في هذا النسق من الأسرة كبير العائلة، والمرجع المادي والمعنوي لها، وبالتالي المتصرف الأول والمسؤول عن إدارة أمور العائلة والتحكم بمصيرها (حلواس غربال وشكري 2012 : 35).

وبدأت ظاهرة الانتقال إلى العائلة النووية نتيجة تنامي نزعة الفردانية في المجتمعات، ولكن مع بقاء معدل حجم الأسرة كبيراً نسبياً. فقد أشارت دائرة الإحصاءات العامة في التقرير الرسمي «الأسرة في الأردن» لعام 2010، أن معدل حجم الأسرة في الأردن هو (5.4)، كما تؤثر الإحصاءات إلى ارتفاع في معدل حجم الأسرة لدى المرأة الريفية، بما في ذلك الارتفاع الواضح في معدل حجم الأسرة في قضاء الخالدية، حيث أن 32 من أسر المبحوثات المتزوجات تتجاوز أحجام أسرهن الأربعة أفراد، بالإضافة إلى الأب والأم، وما يترتب على ذلك من خصائص اقتصادية واجتماعية وصحية تؤثر على واقع حال المرأة الريفية في هذه المنطقة، وارتباط الارتفاع في معدل حجم الأسرة بالتدني الواضح في المستوى التعليمي لهؤلاء السيدات (العوادة 2012 : 22).

وفي قرية عصيرة الشمالية، كما في معظم الريف الفلسطيني، مازال شكل العائلة الممتدة هو الأكثر شيوعاً، حيث يعيش الأبناء مع زوجاتهم في بيت العائلة مما يتيح مجالاً أكبر للتدخل... وبلغ متوسط حجم الأسرة للنساء المستفيدات من مشاريع التنمية 4.65 فرداً، وهو تراجع عن عام 1997، والتي بلغت النسبة 6.4%. ويعزى المحللون ذلك إلى تراجع متوسط حجم الأسرة النووية على حساب الأسر الممتدة، وإلى انخفاض نسبة الخصوبة (كتاب والرياحي ص 40 : 2012). وفي وادي الصبايحية، ترافق الانتقال من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية تدريجياً مع تأسيس المجمع النسائي للتنمية الفلاحية (حلواس غربال وشكري 2012 : 35)

العيش ضمن بيئة طبيعية قاسية

في الحالات الثلاثة، يغلب على الموقع الجغرافي بيئة قاسية فقيرة بالموارد الطبيعية نتج عنه منطقة فقيرة، خاصة لجهة شح في المصادر المائية. وغالباً ما تكون المرأة هي المتضررة الأولى. ففي وادي الصبايحية، المرأة هي المعنية الرئيسية بتوفير الماء عبر جلبه من مناطق تواجده، إما على ظهرها أو على ظهر الدواب. وهي مهمة تضطلع بها منذ أن يشتدّ عودها وتصبح قادرة على القيام بذلك النّشاط. وتعتبر عملية التزود بالماء الصالح للشرب عملية شاقة و تسبب ضغطاً كبيراً على جدول الأعمال اليومية للمرأة الريفية بوادي الصبايحية، ممّا قد يجعل المرأة «تخسر» وقتاً بإمكانها استغلاله في أعمال أخرى. ويصبح شح المياه عائقاً كبيراً للتنمية المحلية في وادي الصبايحية.

كما آثرت العديد من العائلات في وادي الصبايحية انقطاع بناتهن عن الدراسة وعدم مواصلة تعليمهن الإعدادي وذلك لصعوبة التنقل و تكاليفه الباهظة التي لا تستطيع مجابهتها (حلواس غربال وشكري 2012 : 26).

ويقع قضاء الخالدية قرب البادية (نحو 15 كم لواء البادية الشمالية الشرقية) في منطقة صحراوية جافة ويعاني بالتالي من شح الموارد المائية حيث لا تصل المياه إلى المنازل سوى مرة واحدة في الأسبوع وترتفع فيه نسب البطالة (14.5%) (العوادة 2012 : 20).

تدني مستوى الوعي العام بحقوق المرأة الريفية واستمرار الصورة النمطية

إن السماح للمرأة بمجالات عمل محددة ومتفق عليها من قبل المجتمع، وخاصة الذكور منهم، يؤكد أن الاتجاهات التقليدية النمطية نحو ما هو متاح ومقبول للمرأة تجاه العمل أو حتى لفتح وإنشاء مشروع صغير ما زالت قائمة في أذهان الرجال في قضاء الخالدية وأن المرأة ما زالت تنظر نحو فرصها في عملية التمكين الاقتصادي ونحو حقوقها بأعين الرجال المحيطين بها (العوادة 2012 : 32). وفي وادي الصبايحية، بدأت النظرة النمطية للنساء بالتغيير نتيجة تحول الأسر من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية والتي تتيح مجالاً أكبر للنساء الخروج من الدور النمطي الموروث، وتحاول المؤسسات المحلية، من خلال برامج التوعية تغيير الصورة النمطية التقليدية للمرأة والتصدي إلى بعض التوجهات الرامية إلى تهديد مكاسب المرأة (حلواس غربال وشكري 2012 : 34).

مشاكل في التمويل والتسويق

لم يتوفر في الريف العربي، بشكل عام، الكثير من فرص التمويل، والقليل الذي يتوفر الإجراءات فيه معقدة. ففي فلسطين، لا يوجد بنك أو صندوق مخصص لتمويل التنمية الريفية تكون معايير الاقراض فيه باستطاعة الفقراء تلبيةها (كتاب والرياحي 2012 : 11). كما أنه وعلى الرغم من الجهود العالمية والإقليمية والمحلية المبذولة في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وأدماجها في سوق العمل، إلا أن المؤشرات ما زالت تؤكد على محدودية هذه المشاركة بالنسبة إلى المرأة والمرأة الريفية بشكل خاص... ففي الأردن، بلغت نسبة مشاركة المرأة في السوق (14.2%) وهي أقل بالنسبة للمرأة.

الريفية الأردنية بشكل خاص (العوادة 2012 : 10)

كما لم تظهر في الحالات الثلاثة أية إشارة إلى أن المشاريع التنموية المنشأة تعتمد على دراسة فعالية للجدوى الاقتصادي للمشروع، أو أن هناك مواكبة لعملية التنفيذ، وتقييم مسبق لقياس فرص النجاح والمقدرة على تسويق المنتجات بقيت مهمة منوطة للرجل : بيع الدواجن والأغنام بالسوق مما يجعل عملية الانفتاح على مجالات جديدة عملية منقوصة للنساء (حلواس غربال وشكري 2012 : 39).

نقص في متابعة وتقييم المشاريع

رغم وجود سياسات تتجه نحو تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن، إلا أنه لا يوجد أي تقييم فعلي وعملي لأثر هذه السياسات على واقع المرأة الاقتصادي. وبشكل عام، لوحظ أثر ضعيف أو معدوم لهذه السياسات (شتيوي 2008). ولهذا السبب ظهرت بعض حالات الاستياء من القرض واعتباره «نقمة» بدلا من «نعمة» لأنه زاد الأعباء المادية للأسر الفقيرة بدل من تخفيفها. والعاملون في المجال التنموي يدركون إلى أي مدى تعتبر المتابعة والتقييم ضروريان لزيادة فاعلية البرامج التنموية لجهة إمداد إدارة المشروع بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن أنشطة المشروع للمساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية والجدول الزمني وتدير الموارد والمصادر مستوى الجودة وكفاءة الأداء الإدارية المالية والميزانية.

التحليل والتشخيص

حاولت الدراسات الثلاثة البحث في أهم الخصائص المطروحة بالنسبة إلى المرأة الريفية وقضايا النوع الاجتماعي، من أجل معرفة كيف يتم توزيع العمل وتقسيم الأدوار. وكمنهجية للبحث تم الاعتماد على مقارنة «النوع الاجتماعي» كإطار لتحليل وفهم واقع المرأة الريفية وأثر ذلك على انتفاعها بالخدمات التنموية المقدمة، وبالتالي اندماجها الاقتصادي والاجتماعي. واستخدم لهذا الغرض، أسلوبا البحث النوعي والبحث الكمي للكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمرأة الريفية وتحليل عملية التمكين الاقتصادي من منظور النوع الاجتماعي لتوضيح قدرة المرأة الحصول على الموارد والسيطرة عليها، وبحث العلاقات الاجتماعية، وتوزيع الأدوار، وصنع القرار، وعلاقة المرأة بمؤسسات المجتمع المدني في المناطق الريفية الثلاثة، وصولا إلى التعرف على التحديات والعراقيل أمام عملية التمكين الاقتصادي للمرأة في الريف. أما البحث الكمي، فقد تم استخدامه لتحليل السياق العام في البيئات الثلاثة من خلال توظيف مجموعة من الجداول الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي.

ساهمت الأسئلة المطروحة حول التغيرات التي جلبتها مشاريع التنمية إضافة إلى التحديات الواردة في هذا المجال في تحديد منهجية الدراسة. فتم استخدام العديد من المؤشرات بما في ذلك : قياس مستوى الدخل العام للأسرة ومستوى الدخل الذي يوفره العمل في مشروع تنموي، دور المرأة في الأسرة بعد دمجها في هذه المشاريع وكيف أثر ذلك على مستوى مشاركتها في صنع القرار داخل الأسرة، إضافة إلى مدى مساهمة الأزواج في الأعمال المنزلية... وساعد منظار النوع الاجتماعي في فهم هذه الفروقات والفجوات الموجودة بين النساء والرجال، وكيف تؤثر

المشاريع المختلفة على كل من المرأة والرجل. وكان عدد من الرجال الذين تم استجوابهم ينظر إلى المشاريع التنموية المنجزة من قبل النساء من منظور اقتصادي، مع الاعتراف بأن المرأة تساهم في مصروفات المنزل وبالتالي يتم إعطائها مساحة للمساهمة في اتخاذ القرارات.

وحققت النساء، نتيجة الاندماج في المشاريع التنموية، تقدماً على مستوى صقل شخصيتهن. فزادت جرأة التعامل مع الآخرين، بما في ذلك الزبائن والعملاء، كما زادت ثقتهن بذواتهن وبإمكانيتهن. وفي الوقت ذاته، يصر الرجال على أن لا يتركوا «زمام الأمور» كلياً، خاصة في مجال اتخاذ القرار والسيطرة على الموارد، وأنهم المسؤولون بشكل حصري ورئيسي على تأمين الرعاية لعائلاتهم، وأن تبقى المرأة مسؤولة بشكل كامل/ شبه كامل على الأعمال المنزلية الموكلة لها.

وكانت نظرة النساء في المقابل إلى المشاريع باعتبارها فرصة للخروج من المنزل والتعامل الأوسع مع أفراد المجتمع، والقيام بأعمال خارج نطاق أعمالهم التقليدية، وبالتالي إثبات الذات... وقد أدت المشاريع التنموية إلى زيادة الأعباء عليهن، فرغم بعض المبادرات «الخجولة» لمساعدة الرجال في المسؤوليات الموكلة اجتماعياً للنساء، إلا أن النمطية والتقسيم الواضح للأدوار كانا السمتين الغالبتين في العلاقة الأسرية.

ساعدت الدراسات الثلاثة على تقديم صورة وفهم أكبر لواقع المرأة الريفية في المناطق الثلاثة قيد البحث ومعرفة واقعها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها وأثر هذه المشاريع عليها وعلى علاقتها بأفراد عائلتها ومحيطها، وذلك من خلال الاعتماد على أداتين أساسيتين للتحليل من منظور النوع الاجتماعي؛ توزيع العمل وتقسيم الأدوار بين المرأة والرجل في المجالين العام والخاص، والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. فالتجته هذه الدراسة نحو اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. وبناء عليه، تم التوصل إلى تقديم توصيات وأولويات واقعية لصانعي القرار والممولين في كل دولة، والتي في حال أخذها في عين الاعتبار ستكون عاملاً مساعداً في مواجهة التحديات والعقبات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية وتمكينها، وذلك في تداخل مع التنمية المحلية من منظور ومبادئ حقوق الإنسان كالإشراك والإدماج. ونتيجة المؤشرات الكمية والنوعية التي تم عرضها في الأبحاث الثلاثة، يمكن استنتاج أن السبب الرئيسي في إقبال المرأة والرجل، على المشاريع التنموية هو حالة الفقر، وبالتالي الحاجة لمساهمة المرأة في تحسين وضع الأسرة، وتلبية الاحتياجات الرئيسية. من ناحية أخرى، بقي عمل المرأة في المشاريع الصغيرة مرتبطاً بدورها الإنجابي، كما بقيت أدوارها وكذلك أدوار الرجل محددة تقليدياً، وتقسيمات النوع الاجتماعي للعمل تقريبا كما هي. كما بقيت صلاحيات اتخاذ القرار بالدرجة الأولى من مشمولات الرجل، مع بعض المساحة للمرأة، وهو ما يحول دون تحقيق أوجه تمكينها.

ويساعد التمكين الناس على التحكم بحياتهم كوضع أجندتهم الخاصة، واكتساب المهارات، أو جعل مهاراتهم وخبرتهم موضع تقدير وزيادة الثقة بالنفس وحل المشاكل وتنمية الاعتماد على الذات؛ والتمكين يعني توسيع قدرة المرأة على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية في إطار كان قد أنكر عليهن هذه القدرة في السابق (Kabeer 2001).

كما يعزز «أمارتيا سين» فكرة أن المجتمعات بحاجة إلى أن ترى المرأة أقل سلبية في تلقيها للمساعدة وأكثر ديناميكية في تعزيزها للتحويل الاجتماعي، وهذه وجهة نظر تدعمها بقوة مجموعة من الحقائق التي تشير إلى أن التعليم، والتشغيل وحقوق الملكية بالنسبة إلى المرأة تؤثر بقوة على قدرتها في التحكم ببيئتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية. (Lopez-Claros & Zahidi 2005).

ويمكن استنتاج النجاحات التي تحققت للمرأة من خلال عملها في المشاريع التنموية بالتالي : تحسين في المستوى المعيشي، تحسين في العلاقات الاجتماعية داخل المنزل وخارجه، والتي شكلت خطوة هامة نحو تمكين النساء وتغيير في بعض العادات والتقاليد.

كما ظهرت العديد من العراقيل التي تحد من مشاركة المرأة في المشاريع التنموية والتي يمكن تلخيصها بالتالي : غياب آليات ومؤسسات ناجعة تنظم عملية الاستفادة من المشاريع التنموية، صعوبة التعامل مع الإجراءات الإدارية والمالية، ضعف البنية التحتية والخدمات، صعوبة التنقل والوصول إلى السوق، عوائق اجتماعية نتيجة العادات والتقاليد، زيادة الأعباء المترتبة على المرأة، تدني المهارات التي تمتلكها المرأة الريفية وتدني مستوى التعليم، تدني مستوى الوعي العام بحقوق المرأة الريفية واستمرار الصورة النمطية، وعدم متابعة وتقييم المشاريع بشكل جيد.

وقد تحتاج هذه العراقيل إلى حل على مستويات ثلاث : المستوى الكلي، ماكرو، والذي يتضمن المستوى السياسي الوطني بما فيه التشريعات، أي الوصول إلى أصحاب القرار؛ والمستوى الوسيط، ميسو، والذي يتضمن بشكل رئيسي مؤسسات القطاعين العام والخاص؛ والمستوى الجزئي، مايكرو، ويتضمن المستوى العائلي والمجتمعي.

أولويات للتمكين الاقتصادية للمرأة في الريف

بناء على التحليل والتشخيص، تصبح الأولويات التي تم تحديدها من أجل الوصول إلى إدماج فعلي وفعال للمرأة في التنمية الاقتصادية هو السعي إلى تضييق الفجوة بين الرجال والنساء لجهة تلبية احتياجاتهم العملية والاستراتيجية، وذلك عبر السعي نحو الوصول إلى أفضل السبل لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة مجالات الحياة، والمشاركة المتساوية في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والحياة الاجتماعية. وهذا يتحقق عبر توسيع الفرص واختيارات الرجال والنساء بصفة متساوية في جميع مجالات التمكين : التعليمي، والمعلوماتي الاقتصادي، القانوني، السياسي الاجتماعي، والصحة بشكل عام، والصحة الإنجابية بشكل خاص، كما يتحقق عبر إزالة العوائق التي تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد ومساهمتها بصفة متساوية مع الرجل في التنمية.

وعلى ضوء المعوقات المذكورة أعلاه، تم التوصل إلى تحديد الأولويات التي يجب إيجاد حل لها حتى يتم النهوض بواقع المرأة الريفية من خلال تمكين اقتصادي فعال وإقامة مشاريع تنموية قابلة للاستدامة. وتم وضع هذه الأولويات بناء على منظور وتحليل النوع الاجتماعي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأدوار الثلاث للمرأة، وأن التركيز على النساء فقط يكرس المشكلة الأساسية، تلك المرتبطة بمكانتها المتدنية مقارنة بالرجل. كما أن الأولويات تأخذ بعين الاعتبار كلا الاحتياجات العملية للمرأة، كمرحلة أولى لضمان سد الاحتياجات اليومية الأساسية للبقاء. وبشكل مترافق، العمل على تحسين وضع المرأة ومكانتها في المجتمع لتكون قادرة على المشاركة الفعالة بكل نواح المجتمع بما في ذلك اتخاذ القرارات، وذلك عبر مشاريع تنموية تأخذ في عين الاعتبار

الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة. ويتوجب بالتالي العمل على تصميم تداخلات وبرامج تعمل على سد الاحتياجات العملية الرئيسية للمرأة الريفية كمرحلة أولى وصولاً إلى الاحتياجات الاستراتيجية كمرحلة أخيرة لتشكيل الإطار الحقيقي للتمكين الاقتصادي والسياسي.

منح المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص حقوقهن

أسهمت بعض البرامج المنفذة في رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى المستفيدات و تثقيفهن بما لهن وما عليهن من حقوق وواجبات، وتزويدهن بما يحتجن من معلومات ومهارات تمكنهن من التعامل مع احتياجاتهن وعلاقاتهن ومشكلاتهن بطرق أفضل. والمطلوب من البرامج التي تستهدف المرأة في الريف أن تعزز وعي المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية مع تدعيم حس المبادرة من خلال حلقات التكوين والإرشاد.

كما يتم دعوة الناشطين في قضايا حقوق المرأة العمل على تعديلات في القوانين، ذلك أنه بات من الضروري تحديد القانون بدقة والإشارة الواضحة إلى المواد المستوجب تعديلها وربطها مع ما يمكن تغييره عبر القانون. فالقانون وسيلة وليس التغيير في حد ذاته، ووجود القوانين التي تتيح للنساء دوراً أكبر في المجالس البلدية والقروية والجمعيات المحلية مما يساهم في تطوير وضع المرأة والمجتمع معاً. وبات ضرورياً بالنسبة إلى المرأة في الريف وجود القوانين الإلزامية لتوزيع الإرث مما يجنب النساء مواجهة الإخوة الذكور، وأيضاً المشاكل العائلية التي قد تنشأ نتيجة مطالبتها بالإرث.

السياسات والبرامج

- مازالت المرأة في الريف بحاجة إلى المزيد من البرامج والتدخلات التي من الممكن أن تساهم في تحقيق مستوى أفضل من مستويات التمكين الاقتصادي. ويمكن أن يتحقق من خلال توفير برامج الإرشاد والتوعية والتدريب التي تساهم في رفع قدراتها ومهاراتها في الأنشطة والعمليات الإنتاجية المختلفة بحيث تكون قادرة على شغل دور رئيس وفاعل في هذه العمليات.
- كما يمكن الوصول إلى دعم المرأة الريفية في التنمية من خلال حث وتحفيز السلطات الحكومية المعنية في تخصيص جزء من الموازنة العامة لإعداد برامج للتنمية الريفية وتمكين النساء الريفيات تضمن في البرنامج الوطني ولا تكون مجرد مشروع موسمي مؤقت،
- ولتحسين مكانة المرأة الريفية بشكل عام، يجب أن يتم دعمها في التمثيل في المجالس المحلية من خلال تطبيق الكوتا النسوية، وذلك كمساهمة لتطوير دورها من دور نسوي محدود إلى دور مجتمعي عام.

القوانين والإجراءات الإدارية

- القيام بعمل توعوي يهدف إلى الحفاظ على مكاسب المرأة التشريعية والقانونية، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية التي تشهدها البلاد العربية، والسعي وراء تحصيل حقوق جديدة تدرج في الدستور
- ففي حالة تونس التي تمر بحلة تحولية مفصلية، القيام بعمل توعوي يهدف إلى الحفاظ على مكاسب المرأة التشريعية والقانونية وتحصيل حقوق جديدة تدرج في الدستور،
- العمل مع الناشطات في مجال حقوق المرأة، وخاصة الحقوق الاقتصادية للنساء من أجل تعديل القوانين

رفع مستوى الوعي

- استهداف كل من المرأة والرجل في رفع الوعي حول دور المشاريع التنموية التي يجب أن تكون مبنية على قاعدة تضمن تغييرات استراتيجية في أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي حتى يكون التمكين الاقتصادي مدخلا الى التمكين الاجتماعي والسياسي
- توثيق العلاقة بين الاحتياجات العملية والاحتياجات الاستراتيجية ليصبح المشروع آلية لتغيير علاقات النوع الاجتماعي في الأسرة المعيشة.
- العمل على تطوير المواطنة الاجتماعية

متابعة وتقييم المشاريع

«هي عملية منظمة ومخططة ومستمرة ، تتم بصفة دورية ومنتظمة على مدار عمر المشروع لجمع المعلومات عن تشغيل وإنجازات المشروع وتأثيراته ، ثم إعدادها وتوصيلها إلى إدارة المشروع أو غيرها من الجهات المعنية بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ المشروع بكفاءة نحو تحقيق الأهداف المخططة».

وهي بهذا المعنى «عملية مستمرة لجمع وتحليل المعلومات والبيانات للمشروعات والبرامج لتحديد مدى توافق سير أنشطة المشروع مع الخطة الموضوعة له لبيان الوضع الحالي للمشروع وتركز على مؤثر الأداء»

التأهيل وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني

- ليس فقط في المهارات إدارية، بل أيضاً في المهارات الفنية التي تجعلها قادرة على توسيع الإنتاج وتنويعه،
- التركيز على التعليم، وخاصة التعليم المرتبط بالسوق،

التركيز على البنية التحتية

- تنمية البنية التحتية بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والبنية الأساسية من طرقات وغيرها، قصد فك العزلة عن المناطق الريفية بطريقة محكمة ورشيدة، وجعل حركة النساء أكثر سهولة وممكنة،

تطوير وسائل الإقراض

- تقديم الدعم المالي من خلال صناديق تنمية للإقراض، يساهم في تمويل المشروعات من خلال منح القروض الصغيرة وبنسب فائدة منخفضة
- أن تبتعث بنوك أو صناديق مخصصة لتمويل التنمية الريفية تكون معايير الإقراض فيها أقل مما يجعل باستطاعة النساء، وخاصة الفقيرات منهن تلبيتها.

التشبيك

- أهمية الحركة النسوية كآلية لإحقاق حقوقها في مجالات مختلفة منها الميراث
- حملات توعية وإشراك الإعلام بتسليط الضوء على واقع المرأة
- تحديث مناهج التعليم والتدريب بما يتناسب مع سوق العمل ومقتضياته وإعادة توجيه المشروعات الصغيرة حتى تتماشى مع السوق
- المساهمة الفعلية في تغيير الصورة النمطية التقليدية للمرأة والتصدي إلى بعض التوجهات الرامية إلى تهديد مكاسب المرأة
- المزيد من التأطير في ما يتعلق بفهم آليات خلاص القروض، وذلك تفادياً لأي مظهر من مظاهر النزاع والذي قد يؤثر سلباً على اللحمة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، ويعطل بالتالي مسار التنمية المحلية

الاستدامة

- سياسة المراحل : سياسة تدريجية وتواترها بمعنى الحفاظ على نسق معين للبرامج الإنمائية وعدم القطع معها بصفة فجائية حتى ضمان ترسيخ ثقافة العمل التنموي المستقل
- تدعيم حس المبادرة من خلال حلقات التكوين والإرشاد
- تثمين الموارد الطبيعية، إدماج المرأة الريفية في مجال المحافظة عليها،
- الاستقلالية المادية مبتغى، وقد تكون عنصرا هاما من عناصر النجاح
- إرساء هياكل تنظيمية تهدف التنمية وتعتمد على الشراكة
- ربط الخدمات التي تحصل عليها بالتحاقها ببرامج محو الأمية؛
- تأهيل فريق وطني من خريجي الجامعات غير العاملين لتقديم خدمات محو الأمية؛
- تشريعات تنص تفعيل دور المواصلات الخاصة
- تبني مؤسسات المجتمع المدني آليات للوصول إلى المجتمع المحلي والفئات المستهدفة.

التوصيات

- من أجل الوصول إلى التوصيات اللازمة، يجب طرح الأسئلة التالية :
1. هل نجحت المشاريع التنموية في انتشار المرأة، وأسررتها من الفقر؟
 2. هل ساعدت المشاريع التنموية في تغيير العلاقة بين المرأة والرجل؟
 3. هل ساعدت المشاريع التنموية في إدماج المرأة في مجتمعها، المشاركة في اتخاذ القرارات؟
 4. هل ساعدت المشاريع التنموية في وصول النساء أكثر إلى الموارد والتحكم فيها؟

إن توضيح البيئة القانونية والثقافية والاجتماعية المحيطة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في البلاد، هي التي تحدد إلى أي حد يكمن الدور المؤثر لنظرة المجتمع نحو المرأة ولنظرة المرأة لنفسها. ونعتقد بأن هذه البيئة، كلما كانت عادلة أكثر ومشجعة، كلما زاد هذا من اندفاع المرأة لزيادة دورها في الحياة الاقتصادية، وبخاصة لجهة ضمان الاستفادة المادية والمعنوية من هذا الدور، ولتفادي طرح السؤال البديهي : «لماذا سأعمل وماذا سأعمل وماذا سأستفيد من عملي؟».

إن هذه البيئة هي التي تحدد مستوى تحقق مواطنة المرأة، بما تضمنه من حقوق وواجبات، ليس كما ترسمه القوانين فقط، وإنما أيضاً كما يظهر في المحصلة الثقافية والاجتماعية التي مازالت تنتج صورتين نمطيتين لكل من المرأة والرجل قائمتين على أساس من التبعية وعدم المساواة. وللوصول إلى هذه الأجوبة، يتم بناء التوصيات على المستويات الكلي، والوسيط والجزئي.

على المستوى الكلي - مأكرو

أي على المستوى السياسي الوطني بما فيه التشريعات ، أي الوصول إلى أصحاب القرار

وفي سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي رفعت الدولة مبدأ «التنمية البشرية أولاً» والذي يعني أن الدولة تهدف إلى تحقيق إنجازين شاملين في مجالين وهما التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإدماج النوع الاجتماعي. وبمعنى آخر، تهدف الحكومة إلى زيادة حجم الدخل الوطني ومعدلات نموه، وتوزيع هذا الدخل بشكل أكثر عدلاً، وتحقيق تحسن مستمر في مستويات معيشة السكان. فإدماج النوع الاجتماعي حسب تعريف الأمم المتحدة يعني : «... عملية تقييم للمضاعفات المتأتبة على الرجال والنساء من أي عمل مخطط له، ويشمل التشريعات، والسياسات أو البرامج، في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة. وهو استراتيجية

لجعل مشاغل وخبرات النساء والرجال جزءاً لا يتجزأ من رسم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تستفيد النساء والرجال بالتساوي وألا يتم تخليد عدم المساواة». (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 1997).

فالإدماج لا يتعلق بإضافة «مكون المرأة» أو حتى «مكون المساواة الجندرية» إلى نشاط قائم. فهو يتجاوز مسألة مشاركة المرأة ليشمل استخدام تجربة الرجل والمرأة ومعارفهما ومشاغلهما للتأثير على أجندة التنمية. وقد يستوجب الإدماج تحديد الحاجة إلى تغييرات في تلك الأجندة. وقد يتطلب تغييرات في الأهداف، والاستراتيجيات، والنشاطات بحيث يستطيع كل من الرجل والمرأة أن يؤثر على العمليات التنموية ويشارك فيها وينتفع منها. ولذا، فإن الهدف من إدماج المساواة الجندرية هو تحويل الهياكل الاجتماعية والمؤسسية المتباينة إلى هياكل متماثلة وعادلة لكل من الرجل والمرأة.

وبهذا المعنى، يصبح إدماج النوع الاجتماعي ليس مسألة عدالة اجتماعية فقط، بل ضرورة لضمان تنمية بشرية عادلة ومستدامة باستخدام أكثر الوسائل فعالية وكفاءة. فهي عملية شاملة ومتعددة الأبعاد عامة وسياسية، بل وشخصية أيضاً. وتمثل أهداف قضايا إدماج النوع الاجتماعي في الاتفاقيات التجارية على سبيل المثال في :

- الحد من التفاوتات الجندرية التي يمكن أن تظهر في قطاع اقتصادي محدد.
- تشجيع استفادة الرجل والمرأة على قدم المساواة من الفرص والمنافع.
- خلق الظروف الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص في الاستفادة من الموارد والمنافع.
- خلق الظروف الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار.

على المستوى الوسيط - ميسو

والذي يتضمن بشكل رئيسي مؤسسات القطاعين العام والخاص؛ والحاجة لاعتماد سياسات اقتصادية عاجلة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وذلك في إطار سياسات اقتصادية كلية عادلة، مع مراعاة تطوير البيئة المحيطة بمشاركة المرأة الاقتصادية على المستويات القانونية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الخدمات المساندة لعمل المرأة، والبدء بالعمل لابتكار الآليات المناسبة لتقدير الحجم الحقيقي لمساهمة المرأة في الناتج القومي، بما في ذلك مساهمتها في الاقتصاد المنزلي وفي سوق العمل غير الرسمي، وإجراء الأبحاث الميدانية اللازمة.

على المستوى الجزئي - مايكرو

ويتضمن المستوى العائلي والمجتمعي، وفهما أوسع للسوق واحتياجات السوق وكيفية وصول النساء الريفيات إلى السوق عبر الاستثمار في عمليات البحث المتواصلة، وفهم الاحتياجات العملية والاستراتيجية الخاصة لوصول النساء الريفيات إلى السوق، وتقوية وتعدد الشراكات على المستوى الحكومي والمحلي والدولي بهدف خلق علاقات تعاون قادرة على دعم الأعمال التي من شأنها تعزيز المساواة بدءاً من صانعي القرار وصولاً إلى المستوي العملي. وتهدف كذلك إلى تحويل المشاريع التشاركية إلى فرص تحقق المشاركة في الحكم والقرارات، وأسلوب اعتراف بأن انعدام المساواة في المصادر بين المرأة والرجل، إنما هو عنصر واحد ضمن مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الفقر في المجتمعات الريفية والتي وجب التصدي لها. وتتجلى إمكانيات التصدي في التمكين وإعادة توزيع الموارد لضمان القضاء على الفقر بشكل مستدام وتمكين المرأة والرجل في الريف من الاستفادة بشكل متساو من الفرص في سبيل القضاء على الفقر، بدلا من الدعوة إلى تماثل الأدوار فيما بينهما. وبمعنى آخر، إن المساواة تعني دعم الحق المتساوي للأفراد والجماعات في الوصول إلى الموارد التي يحتاجونها جميعا للعب دور إنمائي فعال، وفي نفس الوقت احترام أدوارهم الحالية وحقهم في إعادة التفاوض حول ما يرونه عادلا ومستداما في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تعتبر المساواة إنصافا بدلا من كونها تماثلا.

الخاتمة

إن النساء والفتيات الريفيات يشكلن ربع سكان العالم ومع ذلك، نجدهن في أسفل مراتب المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدءاً من الدخل والتعليم والصحة، وصولاً إلى المشاركة في صنع القرارات. فالقوانين والممارسات التمييزية لا تؤثر على المرأة وحسب، بل أيضاً على المجتمعات المحلية والأمم بأسرها. والبلدان التي تحرم المرأة من حقوق الملكية، أو أنها لا تتيح لها سبل الحصول على الائتمان، توجد فيها أعداد كبيرة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية». وبالتالي، فإن تمكين المرأة حتى تستفيد من الموارد الإنتاجية سيزيد أيضاً من حجم إنتاج المحاصيل الزراعية بنحو 4% مما يعين على تأمين الغذاء والتغذية وتخليص 150 مليون شخص من مخنة الجوع.

ومما لا شك فيه، أن معاناة النساء في الريف هي انعكاس لمحنة النساء والفتيات في جميع قطاعات المجتمع». ورغم المكاسب التي حققتها النساء في مجال الأعمال التجارية والسياسة والإدارة العامة، لا تزال الطريق طويلة أمام النساء والفتيات قبل أن يكون بمقدورهن القول إنهن يتمتعن الآن بالحقوق الأساسية والحرية والكرامة التي هي من حقوقهن الطبيعية والمكتسبة بالولادة، والتي ستكفل الرفاه لهن ولغيرهن.

وشكل الهدف من هذا العمل، مساهمة في توفير الوسائل اللازمة لتمكين المرأة اقتصادياً في المنطقة، وتحديد احتياجاتها، والوصول إلى توفير الموارد الاقتصادية والسياسية والخبرات التقنية التي تساعد المرأة في عملية صنع القرار والاختيار، ومعالجة التحديات التي تواجهها من خلال تحديد اقتراحات إقليمية للمساعدة في معالجة القيود التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من ناحية، وإلى ترجمتها إلى حملات دعوة من أجل التغيير من ناحية أخرى.

وقد تم إنجاز الدراسات الثلاثة تحديداً من أجل تحقيق الأهداف التالية: البحث في كيفية إدماج المرأة الريفية في عملية التنمية المحلية؛ تفعيل عملية الإدماج إلى تمكين اقتصادي يضمن للمرأة الريفية ظروفًا حياتية أحسن؛ وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار من خلال تطبيق المفهوم الشامل للتمكين وهو: قدرة المرأة للوصول للموارد والسيطرة عليها والقيام باختيارات واتخاذ قرارات عن دراية وقناعة للتأثير على المجال الخاص والأسري والمجتمعي المحلي والوطني.

لذلك يمكن اعتبار الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة الفائدة الفعلية التي جلبتها مشاريع التنمية للنساء الريفيات ومدى ما حققته من توفير الآليات والأساليب والوسائل اللازمة

لحصولهن على فرصة متساوية ومتكافئة في التمكين الاقتصادي، وإلى أي درجة ساعدت المشاريع الاقتصادية التي أدارتها النساء على تحسين نوعية الحياة داخل الأسرة، وتحقيق بعض مظاهر المساواة بين الجنسين، وإلى أي درجة ساعدت المرأة في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، والقيام بدور في الاختيار واتخاذ القرارات ضمن الأسرة وفي المجتمع. فباستطاعة المرأة، وخاصة المرأة في الريف، أن تساهم في رفاه مجتمعات بأكملها إذا ما منحت الفرصة الكاملة في الحصول على الموارد والدعم اللازم

المصادر

بالعربية

الأبحاث الإقليمية الثلاث

- حلواس غربال غربال، ريم. وعفاف شكري (ديسمبر 2012)، المرأة الريفية والتنمية المحلية بوادي الصبايحية، ولاية زغوان، تونس،
- كاتب، أيلين. و اياد الرياحي (2012)، المرأة الريفية والتنمية المحلية قرية عصيرة الشمالية، فلسطين المحتلة،
- العواودة، أمل سالم (نيسان 2012)، المرأة الريفية والتنمية المحلية في الأردن، الخالدية أتمودجاً، الأردن.
- بن حديد، فايزة، «تحليل أدوات النوع الاجتماعي، المفاهيم والمنهجية»؛ مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب (كوثر)، تونس، 2010،
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة»، 2010، الخرطوم
- التهميش الاقتصادي للمرأة الأردنية، الدكتور موسى شتيوي، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، اليونيفم، 2008
- حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، الخصائص البنوية للعائلة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008
- مجموعة الأدوات إدخال مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في الاقتصاد والتجارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية 2007
- «التنمية والنوع الاجتماعي» - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) - المكتب الإقليمي للدول العربية 2005،
- غبوش، رهام إبراهيم، دور المرأة الريفية في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية في محافظة اربد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2005
- بو طالب محمد نجيب، الفلاحة و المجتمع الريفي بتونس، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005

- «تقييم وضع المرأة من منظور النوع الاجتماعي من أجل إعداد استراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في التنمية»، د. فائزة بن حديد، ورشة عمل «بناء القدرات الوطنية، دمشق 2004،
- دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية 2004
- الكاشف في الجندر والتنمية، حقيبة مرجعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية 2004
- ورشة عمل إقليمية لتدريب المدربين حول «برنامج التحليل الاجتماعي الاقتصادي باعتماد النوع الاجتماعي»، الكريديف (تونس) والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة 2002،
- النوع الاجتماعي : شراكة في المساواة، دائرة المساواة بين الجنسين، منظمة العمل الدولي، بيروت، 2002،
- تنمية مهارات آليات النهوض بالمرأة العربية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية،
- سليم، رانيا فايز، «المرأة الريفية وتنوع مصادر دخل الأسرة الريفية : دراسة ميدانية في قرى بني حميدة، محافظة أديب»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2001
- كاميليا فوزي الصلح، «دراسة حول جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في بلدان عربية مختارة»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ESCWA، الامم المتحدة، 2001،
- بيتينا براتو، تمكين نساء ورجال الريف لتحقيق تنمية عادلة ومنصفة في شمال إفريقيا والشرق الأدنى، مخطط يشمل التحديات، والدروس المستفادة، بالإضافة إلى اقتراحات مستقبلية؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التقرير المرحلي السادس عن تنفيذ خطة العمل لإدماج المرأة في عملية التنمية، روما 11/23-12/1999، الدورة الثلاثون،

In english

- Gender Global Gap Index (2010); World Economic Forum.
- UNIFEM (2008), Rural Women in a Changing World: Opportunities and Challenges; women 2000 and beyond, Published to promote the goals of the Beijing Declaration and the Platform for Action October 2008.
- ILO (2006), Rural Women in Micro-Enterprise Development, A training manual and programme for extension workers.
- Bettina, Prato (2005) Empowering Rural Women and Men for EQUITABLE Development in the MENA: An Outline of Challenges.
- Lessons Learned, and Recommendations for the Future, Report submitted for the «Women as Agents of Change» Workshop, 28-30 May 2005, Damascus: IFAD.
- Augusto Lopez-Claros, Saadia Zahidi, (2005), Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap - World Economic Forum.
- Kabeer, N. (2001), «Reflections on the Measurement of Women's Empowerment.» In Discussing Women's Empowerment: Theory and Practice. Stockholm: Sida Studies No. 3.

النسخة الصادرة سنة 2013
(ISBN)
978 - 9973 - 837 - 42 - 4

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوتر

تصميم الإصدار
رضوان العرقبي



مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

ص ب 105 حي الخضراء 1003 تونس الجمهورية التونسية

الهاتف : 11 35 77 71 216

الفاكس : 02 00 78 71 216

info@cawtar.org - cawtar@cawtar.org

www.cawtar.org